ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

دار الوقف الإسلامي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الإفريقية
تصدر عن مركز الدراسات الإفريقية

العدد العشرون
المجلد الثاني
ربيع الأول ١٤٤٧ هـ
أيلول- ٢٠٢٥ م

المجلد الثاني
العدد العشرون

مجلة دراسات إفريقية

ربيع الأول ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 20

Journal of African Studies

Rabi' 1 1447
SEPT. 2025

المحتويات

نشأة حركات التحرر الوطني في الصومال- جيبوتي الأسباب والتطورات حتى عام ١٩٧٧.	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	٢١
نيجيريا ومجموعة البريكس: دراسة في الأهداف والمآلات	دينا إيهاب محمود	٥٣
دراسة حول الدور الروسيّ والصينيّ في غرب أفريقيا مع انحسار النفوذ الفرنسي: دراسة في التأثير والتحديات	مونيكا وليم	٩٣
استشراف مستقبل الصراع بين قبائل الهوسا والهمج بإقليم النيل الأزرق	عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله	١٤٣
الجرائم ضد الإنسانيَّة كجرائم دوليَّة	هند محروس محمد الجلداوي هادي محمد حسين برهم	١٦٩
السفراء والرسل بين العراق ومصر خلال العصر الآشوريّ القديم (٢٠٠٠-١٥٢١ قبل الميلاد)	غيث سليم الزركاني	٢١٧
الكوارث الطبيعية من خلال كتاب (الانيس المطرب بروض القرطاس لأخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس) لأبن أبي زرع الفاسي كان حياً سنة: ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م	حنان رضا الكعبي ليث شاكر محمود هيام عودة محمد	٢٣٩

المجلد الثاني
العدد العشرون

مجلة دراسات إفريقية

ربيع الأول ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 20

Journal of African Studies

Rabi' 1 1447
SEPT. 2025

تجربة جمهورية جنوب أفريقيا التعددية وسياستها اللغويَّة في الفترة من ١٩٦١-٢٠٢٢	أحمد عبد الدايم محمد حسين	٢٧٧
من الرعاة المفيدين الى الرعاة الارهابيين لماذا صنفت نيجيريا لاكوارا "منظمة إرهابية"؟	شيماء حسن علي	٣١٩
شخصية العدد: ليوبولر سيرار سنجور	محمد كريم جبار الخاقاني	٣٤٧
عرض كتاب: دولة المستوطنين في روديسيا الجنوبيَّة	بسام رضا محمد	٣٥٣

دراسة حول الدور الروسيّ والصينيّ في غرب أفريقيا مع انحسار النفوذ الفرنسي: دراسة في التأثير والتحديات

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

دراسة حول الدور الروسيّ والصينيّ في غرب أفريقيا مع انحسار النفوذ الفرنسي: دراسة في التأثير والتحديات

مونيكا وليم

باحثة في العلاقات الدوليَّة / ماجستير، كلية اقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة

monicaawilliam@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٥

تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٥

تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:
ديناميات القوة، عقائدي، التجاذبات السياسية، الهيمنة

المجلد الثاني العدد (٢٠)
شهر ربيع الأول – ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة في ظل تراجع الهيمنة الفرنسيَّة التقليدية، وصعود الأدوار الروسيَّة والصينيّة. وتستعرض الدراسة أدوات واستراتيجيات كل من موسكو وبكين في توسيع نفوذهما، وتقيّم الأثر السياسي والاقتصادي والأمني لهذا الحضور المشترك على مستقبل المنطقة واستقرارها.

كما تسلط الضوء على تعاظم الدور الصينيّ في البنية التحتية والاستثمار والتجارة ضمن إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مقابل الدور الروسيّ الذي يرتكز على الجوانب العسكرية والدبلوماسية. وتشير الدراسة إلى أن منطقة غرب إفريقيا باتت نقطة تماس مركزية في التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، ما يطرح تحديات وفرصًا في آنٍ واحد أمام الدول الإفريقية.

وتهدف الدراسة إلى استكشاف سبل تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية لتلك الدول، وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من التنافس الدولي، دون الوقوع في شرك التبعية أو أن تتحوّل القارة إلى ساحة لصراعات لا تخدم المصالح الوطنية.

The Russian and Chinese Role in West Africa Amid the Decline of French Influence: A Study of Impact and Challenges

Monica William

Researcher in international relations/ Master's Degree,

Faculty of Economics and Political Science – Cairo University

monicaawilliam@gmail.com

Received:
25/07/2025

Accepted:
30/07/2025

Published:
1/9/2025

Keywords:
Power dynamics, Ideological, Political polarization ,Hegemony

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (20)
Rabi' al-Awwal 1447 H

Absrract

This study examines the geopolitical transformations taking place in the region amid the decline of traditional French hegemony and the rise of Russian and Chinese influence. It explores the tools and strategies employed by Moscow and Beijing to expand their presence and assesses the political, economic, and security impacts of this dual engagement on the region's future and stability.

The study highlights the growing Chinese role in infrastructure, investment, and trade, particularly within the framework of the Belt and Road Initiative, in contrast to Russia's focus on military and diplomatic dimensions. It argues that West Africa has become a central point of geopolitical competition among major powers, presenting both challenges and opportunities for African states.

The study aims to explore pathways for enhancing the strategic autonomy of these countries and maximizing the benefits of international competition—while avoiding dependency traps or allowing the continent to become a battleground for rivalries that do not serve the national interests.

المقدمة

شهدت منطقة غرب أفريقيا، التي لطالما كانت تحت الهيمنة الفرنسيَّة منذ الحقبة الاستعمارية، في السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية عميقة علي خلفية تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة، حيث أصبح هناك بروز لدور قوى عالمية جديدة، وعلى رأسها روسيا والصين، اللتان تسعيان لتوسيع نفوذهما الاقتصادي والسياسي. هذه التحولات تعكس تغيرات في النظام الدولي، إذ تسعى كلٌّ من روسيا والصين لتعزيز وجودهما في المنطقة كونها تتمتع بالموارد الطبيعية الاستراتيجية، مما يطرح تساؤلاتٍ عن التأثيرات المحتملة لهذه التحولات على استقرار المنطقة وتوجهاتها المستقبلية.

تمثل منطقة غرب أفريقيا إحدى أكثر المناطق الحيوية في القارة السمراء، ليس فقط لما تملكه من ثروات طبيعية وموقع استراتيجي، ولكن أيضًا بسبب دينامياتها السياسية والأمنية المتغيرة. تاريخيًا، شكّلت فرنسا القوة المهيمنة في هذه المنطقة منذ العهد الاستعماري، وامتد نفوذها بعد الاستقلال من خلال أدوات متعددة كالتعاون العسكري، واللغة، والنفوذ الاقتصادي، وعلاقات النخبة.

غير أنَّ السنوات الأخيرة شهدت انحسارًا ملحوظًا في هذا النفوذ نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية، تزامن مع صعود قوى دولية أخرى على الساحة، أبرزها روسيا والصين. فبينما تنتهج موسكو سياسة أمنية/ عسكرية قائمة على تقديم الدعم لحكومات غير مستقرة، تسعى بكين إلى ترسيخ وجودها عبر أدوات اقتصادية واستثمارية تعتمد على مبدأ الشراكة بدون شروط سياسية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا التحول الجيوسياسي من خلال بحث طبيعة الدورين الروسيّ والصينيّ[1] في غرب أفريقيا في ظل تراجع النفوذ الفرنسي، ودراسة أدوات التأثير التي تستخدمها كل من موسكو وبكين، إلى جانب رصد التحديات التي تواجه كلا القوتين، وانعكاسات هذا التغير على دول المنطقة.

(1) Barbour, K. M. (2023). A geographical analysis of boundaries in inter-tropical Africa. In Essays on African population (pp. 303–324). Routledge.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في منطقة غرب أفريقيا، كونها إحدى أبرز البؤر الجيوسياسية التي تشهد تنافسًا متصاعدًا بين القوى الدوليَّة في الآونة الأخيرة، فضلًا عن كونها ساحة تقليدية للنفوذ الفرنسي الذي بدأ يتراجع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، مما أفسح المجال أمام قوى أخرى، وعلى رأسها روسيا والصين، لتعزيز حضورهما في الإقليم.

أما فترة الدراسة، فقد تم التركيز علي العقد الأخير كإطار زمني لهذه الدراسة، حيث شهدت تحولات بنيوية في النظام الدولي، وتزايدًا في الحضور الروسيّ والصينيّ داخل القارة الإفريقية، خاصة بعد عام ٢٠١٤، مع تفاقم الأزمة الأوكرانية وتصاعد العقوبات الغربية على موسكو، وهو ما دفعها إلى إعادة توجيه استراتيجيتها نحو الجنوب العالمي، بما فيه إفريقيا، بحثًا عن حلفاء وشركاء جدد. كما يتزامن هذا التحول مع تعاظم الدور الصينيّ في تمويل مشروعات البنية التحتية والتجارة والاستثمار في إفريقيا، ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، بما يجعل من غرب إفريقيا نقطة تماس حاسمة في التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها تسلط الضوء على مرحلة مفصلية في تاريخ التنافس الدولي في إفريقيا، وتُسهم في فهم طبيعة الدورين الروسيّ والصينيّ، ليس فقط بوصفهما بديلين محتملين للنفوذ الفرنسي، بل باعتبارهما قوتين تسعيان لإعادة صياغة النظام الإقليمي وفقًا لمصالحهما الاستراتيجية. كما تُبرز الدراسة التحديات التي قد تواجه دول غرب إفريقيا، مثل مخاطر التبعية الجديدة، أو تحول الإقليم إلى مسرح لصراعات القوى الكبرى، وتراجع دور المؤسسات الإقليمية في صياغة القرار التنموي. والتي تتلخص في:

- تحليل أبعاد وتداعيات التراجع الفرنسي في غرب إفريقيا، وأسباب فقدان فرنسا

لنفوذها التقليدي في عدد من دول الإقليم.

○ دراسة أدوات واستراتيجيات كل من روسيا والصين في ملء الفراغ الجيوسياسي الناتج عن هذا التراجع.

○ محدودية الدراسات المُعدة باللغة العربية التي ناقشت تقييم الأثر السياسي والاقتصادي والأمني لهذا الحضور الروسيّ-الصينيّ المشترك على مستقبل المنطقة واستقرارها.

مشكلة الدراسة

كيف يؤثر انحسار النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا على صعود أدوار روسيا والصين في المنطقة، وما هي طبيعة هذا التأثير وأبرز التحديات التي تواجهه؟

تساؤلات الدراسة

١) ما العوامل التي أدت إلى تراجع النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا؟

٢) ما طبيعة الدور الروسيّ في المنطقة وأدواته؟

٣) كيف تنفذ الصين استراتيجيتها في غرب أفريقيا؟

٤) هل يمثل التوسع الروسيّ والصينيّ تكاملًا أم تنافسًا؟

٥) كيف تتفاعل دول غرب أفريقيا مع هذا التحول الجيوسياسي؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي-الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، مع توظيف أدوات الجيوبوليتيكا وتحليل الخطاب الدولي والأفريقي، بالاستناد إلى مصادر أولية (تقارير رسمية، مقابلات، وثائق دولية) ومصادر ثانوية (كتب، مقالات أكاديمية، تقارير مراكز بحثية).

أولاً: البنية الجيوسياسية لنفوذ فرنسا وآليات تمكينه الاستراتيجي في غرب إفريقيا

شهدت منطقة غرب أفريقيا حضورًا فرنسيًا كثيفًا منذ القرن التاسع عشر، تكرّس عبر مشاريع استعمارية ونُظم سياسية واقتصادية تابعة. وبعد الاستقلال، استمرت "فرنسا الأفريقية" (Françafrique) كمفهوم سياسي يعكس علاقات النخبة، الدعم العسكري، والتبعية الاقتصادية[1].

إلَّا أنَّه عقب انسحاب فرنسا العسكري والإداري من مستعمراتها الإفريقية في منتصف القرن العشرين، احتفلت تلك الدول بها اعتُبر آنذاك استقلالًا وطنيًا، غير أنَّ الواقع كشف عن استمرار النفوذ الفرنسي، من خلال أدوات غير تقليدية، مكّنت باريس من الحفاظ على هيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في مستعمراتها

السابقة، مما منحها دورًا بارزًا على الساحة الدوليَّة. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا حادًا في هذا النفوذ لصالح قوى إقليمية ودولية منافسة، وأحيانًا مناوئة.

وبناءً على ما تقدم، فإنَّ التجربة الفرنسيَّة في إفريقيا تقف عند مفترق طرق يستوجب دراسة عواقب هذا التحول، وفهم أبعاده، وتحديد القوى المنافسة التي باتت تحل محل النفوذ الفرنسي.

أ) مرتكزات وأدوات النفوذ الفرنسي التقليدي

على مدار العقود الستة الماضية، انتهجت فرنسا أربع وسائل رئيسة لبسط هيمنتها على مستعمراتها السابقة، والتي تتلخص في الآتي:-

١. **المرتكز السياسي والقانوني**، وتأتي السيطرة السياسية في طليعة هذه الوسائل، إذ تمثّل المدخل الأساسي من أدوات النفوذ والذي رسخ لتواجد نخب حاكمة تدين بالولاء التام لها، من خلال استقطاب النخب السياسية، سواء تلك التي تتولى السلطة

(1) Chamelot, F. (2022). The politics of French colonial archives: Mainland France, French West Africa and the Indochinese Union (Doctoral dissertation, University of Portsmouth).

أو التي تطمح إلى الوصول إليها، لضمان ولائها وتجاوبها مع المصالح الفرنسيَّة، طوعاً أو قسراً. وتنوّعت أدوات هذا الاستقطاب، فشملت تأمين وصول تلك النخب إلى الحكم وضمان بقائها فيه، وتوفير الحماية الأمنية لها، فضلاً عن تقديم خدمات استخباراتية خاصة تتوافق مع احتياجاتها، وغيرها من أشكال الدعم غير المعلن، إلي جانب تغيير الدستور والقانون في معظم هذه المستعمرات لتكريس نظام الحكم الرئاسي، الذي يعطي للرئيس صلاحيات واسعة بخلاف النظام البرلماني «البريطاني»، الذي يجعل للبرلمان الممثل للشعب الغلبة

٢. **مرتكز عسكري**، وانطلاقاً من هذه الهيمنة السياسية، عززت فرنسا حضورها العسكري في مستعمراتها الإفريقية عبر أذرع مختلفة، منها تقييد هذه النظم باتفاقيات دفاع عسكرية، تسمح لباريس بإقامة قواعد عسكرية دائمة، أو التدخل العسكري بناء على طلب هذه النظم، أو بصورة منفردة لدعم هذه النظم في مواجهة الانقلابات التي قد تتعرض لها، أو لحماية المصالح الفرنسيَّة ذاتها. وكان من نتيجة ذلك امتلاك فرنسا ٦ قواعد عسكرية ثابتة في القارة، أبرزها: ٣ في غرب أفريقيا في السنغال والغابون، وساحل العاج، فضلا عن أفريقيا الوسطى وتشاد، بالإضافة إلى القاعدة العسكرية الكبرى الموجودة في جيبوتي، بينما توجد قواعد أخرى بأحجام مختلفة في النيجر ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا. ووفق بعض الدراسات، فإنَّ عدد التدخلات العسكرية الفرنسيَّة في القارة بلغ ٣٧ تدخلا بين ١٩٦١ و٢٠١٧. وترجح التقارير الدوليَّة أنَّ هذه الاتفاقيات العسكرية «المقيدة» هي التي دفعت قادة الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر[١]، إلى المطالبة بإنهائها وسحب القواعد العسكرية من أراضيها، ومن المهام المعلنة لهذا الحضور العسكري: تقديم الدعم الفني، والتدريب، والخدمات اللوجستية والاستخباراتية للجيوش الإفريقية، وذلك بذريعة المساعدة في حفظ أمن

(١) انقلاب النيجر.. الأسباب والتفاعلات والتأثيرات، موقع قراءات إفريقية، تاريخ النشر ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، تحققت آخِر زيارة بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٤ الساعة ٢:٠٥ م، على الرابط.

الأنظمة الحاكمة، وصون الأمن الإنساني، وضبط الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، وما يُعرف بمحاربة الإرهاب.

٣. **مرتكز اقتصادي**، تأتي السيطرة الاقتصادية كوسيلة وغاية، حيث تمكّنت فرنسا من إحكام قبضتها على اقتصادات مستعمراتها السابقة، وصولاً إلى نهب ثرواتها ومواردها الطبيعية. وقد تحقق ذلك من خلال جملة من الأدوات، أبرزها إبرام اتفاقيات وعقود اقتصادية طويلة الأمد، جري تأطيرها بواسطة عملاء في مواقع الحكم والإدارة، وبالتنسيق مع فئة ضيقة من كبار أصحاب رؤوس الأموال المحليين. كما اعتمدت فرنسا على وسائل اقتصادية فاعلة، من بينها ربط عملات تلك الدول بالفرنك الفرنسي، وهو ما أتاح لها التحكم في سياسات النقد وسعر الصرف.

إلي جانب حصول الشركات الفرنسيَّة على عقود استغلال الموارد الطبيعية بهذه الدول، مقابل حماية باريس لهذه الأنظمة، هذه العقود تقدر بملايين الدولارات لموارد؛ مثل: اليورانيوم والنفط والذهب وغيرها، وكان من نتيجة ذلك التغلغل الفرنسي الكثيف في اقتصاديات هذه الدول، من خلال الشركات التابعة لها، حيث تنشط في القارة الأفريقية ١١٠٠ شركة كبرى و٢١٠٠ شركة صغرى، ويرتبط بهذه النقطة ربط باريس اقتصاديات هذه الدول بها من خلال «الفرنك الأفريقي» CFA الذي يُطبع في البنك المركزي في العاصمة الفرنسيَّة، ويربط السياسة النقدية لهذه الدول بباريس ودول اليورو. ويعدّ «السيفا» العملة الرسمية في ١٣ دولة هي أغلب بلدان أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا، حيث تضع هذه الدول قرابة ٧٠٪ من احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية في الخزينة الفرنسيَّة.

٤. **مرتكز ثقافي**، أما الهيمنة الثقافية، فقد شكّلت أحد أبرز نقاط ارتكاز النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وأسهمت بدرجة كبيرة في تمهيد الطريق للهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتعزيز مخرجاتها. إذ اعتمدت فرنسا، ولا تزال، على سياسة «الاستيعاب الثقافي»، عبر فرض اللغة الفرنسيَّة وأنماط الحياة الفرنسيَّة بديلاً عن اللغات والعادات المحلية الأصيلة. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الفرنسيَّة اللغة الرسمية الأولى، ولغة

التعليم في مختلف دول المستعمرات الفرنسيَّة السابقة، ويعد تأسيس «المنظمة الدوليَّة للفرانكفونية» من أبرز أدوات فرنسا لتكريس هذه الهيمنة الثقافية وتعميقها

ب) محددات المصالح الفرنسيَّة في مناطق نفوذها الإفريقية

تسعي فرنسا جراء بسط سيطرتها ونفوذها في مستعمراتها الإفريقية، إلي تحقيق توازنات معقدة تتباين في جوهرها ما بين مصالح دولية، و ثمة مصالح أيديولوجية والتي تتراوح بدورها بمدي محورية هذه المصالح ما بين المصيرية، والحيوية.[١]

على الصعيد الدولي، ما تزال فرنسا تسعي إلي تموضعها ضمن القوى الكبرى في النظام الدولي، وتضطلع من منظورها بدور القوي الفاعلة لترسيخ أساسيات النظام السياسي والاقتصادي العالمي، بما يضمن لها بيئة استراتيجية آمنة، وذلك بالنظر إلي تعدد بؤر التوتر والصراع، بدءًا من الحرب الروسيَّة الأوكرانية، مرورًا بالحرب على غزة، والحرب الأهلية السودانية ذات الامتدادات الخارجية، ووصولًا إلى الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، وبالتالي تجد فرنسا نفسها أمام معضلة استراتيجية تتعلق بالحفاظ على ما تبقى من نفوذها الخارجي، لا سيما في إفريقيا. فالقارة، بما تمثله من عمق جيواستراتيجي واقتصادي، تُعَدّ أحد أبرز المحاور التي ترتكز عليها فرنسا في تفاعلاتها مع النظام الدولي، سواء في صورته التقليدية التي تهيمن عليها القوى الغربية، أو في ملامحه الجديدة التي بدأت تتشكل وتتعمق في ظل تصاعد قوى غير غربية. ومن هذا المنطلق، تُدرِج باريس استمرار نفوذها في إفريقيا ضمن أولويات سياستها الخارجية، كونه عنصرًا محوريًا يعزز من قدرتها على الإسهام في إعادة تشكيل نظام عالمي مستقر يتوافق مع مصالحها الحيوية[٢].

أما على الصعيد الأيديولوجي، فتنطلق فرنسا من عقيدة استراتيجية راسخة

(1) Harris, N. D. (1911). French colonial expansion in West Africa, the Sudan, and the Sahara. The American Political Science Review, 5(3), 353–373.

(2) Saul, M. (2004). Money in colonial transition: Cowries and francs in West Africa. American Anthropologist, 106(1), 71–84.

بأحقية منظومة القيم التي تنبع من نموذجها الجمهوري القائم على الحريات، وحقوق الإنسان بصيغتها الغربية في أنْ تكون نموذجًا عالميًا قابلًا للتعميم، وبالتالي تمثل إفريقيا مجالًا مفتوحًا لترسيخ هذه القيم وتوسيع نطاق نفوذها الثقافي، مستندة في ذلك إلى الإرث اللغوي والتعليمي العميق الذي خلفه الاستعمار الفرنسي.

وذلك بالنظر إلى انه لا تزال اللغة الفرنسيَّة هي اللغة السائدة في عدد من دول القارة، سواء كلغة رسمية للدولة أو لغة أساسية للتعليم. وتُعَدّ منظمة الفرانكفونية أداة محورية في تعزيز هذا الامتداد الثقافي واللغوي، إذ تمثل أداة ناعمة تسعى من خلالها فرنسا إلى ترسيخ نفوذها القيمي والفكري، وتعزيز الهوية الفرانكفونية بما يخدم مصالحها الجيو ثقافية في إفريقيا. وعليه، فإنَّ نشر اللغة والقيم والتقاليد الفرنسيَّة في القارة ليس مجرد امتداد ثقافي، بل يمكن اعتباره أحد مؤثرات المصالح الاستراتيجية، التي تسعى إلى حمايتها والدفاع عنها في خضم بيئة دولية مضطربة، تتسم بالتحوّلات المتسارعة.

ت) خريطة النفوذ الفرنسي وديناميات القوة

يتركز الوجود العسكري، بداية من مالي، مرورا ببوركينا فاسو، وصولا للنيجر، حيث كانت فرنسا قد بسطت سيطرتها الاستعمارية على أجزاء واسعة من إفريقيا خلال القرن التاسع عشر، وأقامت وجودًا في معظم مناطق القارة باستثناء أقصى الجنوب، ومع تصاعد حركات التحرر الوطني، أصبحت إدارة هذه المستعمرات عبئًا متزايدًا، فاضطرت فرنسا إلى الانسحاب العسكري والإداري، لكنها أبقت على نفوذها من خلال آليات ما بعد استعمارية، أبرزها دعم الأنظمة المحلية الموالية والتدخل العسكري تحت ذرائع التعاون أو الدعم الإنساني.

تُبرز هذه الخطوة، في ضوء إدراك دوائر صنع القرار الإفريقية لمساعي تنشيط الوجود العسكري الفرنسي في دول الجوار المباشر لمالي والنيجر وبوركينا فاسو، استمرار الحكومة الفرنسيَّة المقبلة ذات التوجه اليساري في تبني السياسات العسكرية ذاتها في إفريقيا دون تغييرات جوهرية، رغم الاتجاه نحو تقليص أعداد القوات الفرنسيَّة في

كل من كوت ديفوار والغابون وتشاد استجابةً لطلبات صادرة عن بعض الحكومات المحلية.

قد خدمت هذه السياسات مصالح فرنسا الحيوية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، إلى حد أنَّ بعض هذه المصالح بات يُعد من صميم الأمن القومي الفرنسي. ومن دون هذا النفوذ، يصعب تخيل استمرار فرنسا في لعب دور القوة الكبرى داخل النظام الدولي المتشكل.

بيد أنَّ العقد الأخير شهد تآكلًا غير مسبوق في النفوذ الفرنسي داخل القارة الإفريقية، حتى في دول طالما اعتُبرت جزءًا لا يتجزأ من الفلك الفرنسي، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي وبوركينا فاسو والنيجر. كما تلوح مؤشرات قوية على أنَّ هذا الاتجاه آخذ في التوسع ليشمل دولًا أخرى كتشاد وغينيا كوناكري وغينيا بيساو والغابون.

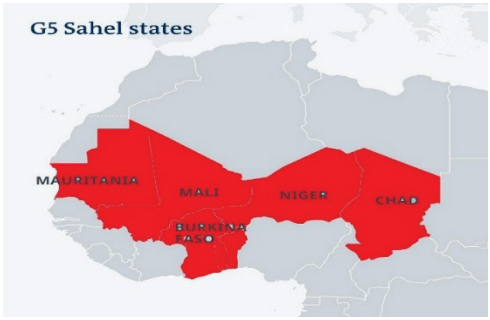

شكل يوضح مناطق تمركز النفوذ الفرنسي

ث) عوامل التراجع ومؤشراته

لطالما كانت فرنسا القوة المهيمنة في غرب أفريقيا منذ الحقبة الاستعمارية، حيث كانت لها علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة مع العديد من دول المنطقة، وقد امتد هذا النفوذ بعد الاستقلال، حيث تم الحفاظ على علاقات اقتصادية وثقافية عبر ما يعرف بالفرنكوفونية.

إلَّا أنَّ السنوات الأخيرة شهدت تراجعًا ملحوظًا في هذه الهيمنة، وعليه، قد

تعددت وتنوعت أسباب تراجُع هذا النفوذ، بين أسباب **تتعلق بالسياسات الفرنسيَّة ذاتها، ويرتبط هذا الاتجاه بجملة من العوامل**، أبرزها فشل فرنسا – أو عدم استعدادها – لمعالجة التحديات المزمنة التي تواجهها المجتمعات الإفريقية، كالتحديات الأمنية، حيث تعثرت الجهود الفرنسيَّة في محاربة الجماعات المتطرفة مثل: تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة، وبوكو حرام وغيرها[١]، في منطقة الساحل، خصوصًا في مالي وهو ما برز خلال فشل العمليات العسكرية في مكافحة الإرهاب (مثل عملية برخان)، وبالتالي واجهت القوات الفرنسيَّة تحديات كبيرة بسبب تفاقم الوضع الأمني، مما أدى إلى انتقادات واسعة من قبل بعض الأوساط السياسية في دول غرب أفريقيا، ودعم فرنسا المستمر لنظم تعمل ضد صالح شعوبها؛ مثل: رئيس الغابون المخلوع عمر بونغو، ورئيس تشاد الراحل إدريس ديبي، هذا إلي جانب عدم قدرتها علي تقديم نموذج بديل للتنمية أو التعامل مع الاختلالات الاقتصادية وانتشار الفقر، وتدهور الخدمات العامة.

وقد تزامن ذلك مع سياسات القُوى الدوليَّة المناوئة والمنافسة لها، ودخولها إلى الساحة الإفريقية[٢]، مما أتاح لتلك الدول خيارات أوسع وهامشًا أكبر للمناورة السياسية والاقتصادية، إلى جانب تصاعد خطاب التحرر من الاستعمار في موجة تتخذ طابعًا متسارعًا شبيهًا بتأثير الدومينو

وأخرى تتعلق **بسُوء أداء الحكومات الخاضعة للهيمنة الفرنسي وإخفاقها في** تلبية تطلعات شعوبها خاصة بالتزامن مع التحولات في الداخل الفرنسي المتعلقة بتزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية، أصبحت فرنسا أقل قدرة على التدخل العسكري المباشر في أفريقيا أو تقديم الدعم المالي للدول الأفريقية، وغير ذلك من الأسباب

---

(1) Council on Foreign Relations, 'Violent extremism in the Sahel', 14 February 2024; Fund for Peace, 'Fragile States Index', 2024.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن حسن، «تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل» (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة دراسات، أكتوبر ٢٠٢٢) ص ص ٢-١٠.

التي دفعت باتجاه تنامي رغبة النخب الإفريقية الجديدة، في تنويع الشراكات الخارجية والتخلص من مظاهر التبعية والهيمنة الفرنسيَّة أحادية الجانب.

فضلاً عن **أسباب أخرى تتعلق بظهور أجيال نخبوية إفريقية جديدة أكثر وَعْياً،** وهو ما تمثل في المواقف الشعبية المناهضة للوجود الفرنسي، إذ تزايدت الاحتجاجات في بعض الدول الأفريقية ضد النفوذ الفرنسي وإنهاء الوجود العسكري، بداية من مالي، مرورا ببوركينا فاسو، وصولا للنيجر، مما عزز من دعوات الحكومة المحلية للاستقلال عن الهيمنة الفرنسيَّة.(١)

وعليه، تطرح الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول الأفريقية في الأعوام الماضية ضد الوجود والنفوذ الفرنسيين، تساؤلات عدة عن مدى الاستجابة الفرنسيَّة لهذه المطالب المرتبطة بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي .

وتأسيساً على ما سبق، فقد استطاعت فرنسا أنْ تحافظ، بدرجات متفاوتة، على نفوذ مركّب في مستعمراتها الإفريقية السابقة، مستندة إلى شبكات مصالح معقّدة نسجتها مع نخب محلية عسكرية ومدنية، وموظِّفة أدوات متعددة من التدخل السياسي والعسكري، إلى الإغراءات الاقتصادية والدبلوماسية. غير أنَّ هذا النمط من الهيمنة أخذ في التآكل بصورة متسارعة خلال السنوات الأخير و**مع استقراء مؤشرات التراجع فمن الممكن استعراضها علي النحو التالي، حيث** اتخذت الدول الإفريقية الخاضعة للنفوذ الفرنسي أحد مسارين: الأول، مسار القطيعة الحاسمة، كما في مالي، وإفريقيا الوسطى، وبوركينا فاسو، والنيجر؛ والثاني، مسار المناورة المدروسة، كما في تشاد، وغينيا كوناكري، والجابون، حيث لا تزال باريس تحتفظ بقدر من النفوذ عبر دعم تحولات ظاهرها وطني، وباطنها امتداد استراتيجي لنفوذها.

في تشاد، لم تنتظر باريس طويلاً بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي عام ٢٠٢١، حتى

(1) Ricart-Huguet, J. (2021). Colonial education, political elites, and regional political inequality in Africa. Comparative Political Studies, 54(14), 2546–2580.

رتبت، بتنسيق محكم مع المؤسسة العسكرية، تولّي نجله محمد إدريس ديبي زمام السلطة لفترة انتقالية، سرعان ما أُضفيت عليها شرعية انتخابية شكلية. أما في غينيا كوناكري، فقد أُطيح بالرئيس ألفا كوندي في انقلاب قاده العقيد مادي دومبويا، تحت ذريعة التجاوزات الدستورية، بينما كان الدافع الأعمق هو انفتاح كوندي المتزايد على شراكات مع روسيا والصين، ما أثار قلق باريس. وفي الجابون، شكّلت الحالة الصحية للرئيس علي بونجو فرصة مواتية لتدخل خفي فرنسي، أفضى إلى انقلاب عسكري نُصّب على إثره الجنرال بريس أوليجي نجويما رئيسًا لفترة انتقالية.

في المقابل، شهدت دول أخرى قطيعة كاملة مع فرنسا. ففي مالي، تسبّب الفشل الذريع لعمليات "سيرفال" و"برخان" في تحقيق الاستقرار بمزيد من السخط الشعبي والنخبوي، ما مهّد الطريق لانقلاب عسكري وانسحاب فرنسي تام بحلول عام ٢٠٢١. أما في إفريقيا الوسطى، فقد أفضى الإخفاق الفرنسي في دعم الحكومة المركزية إلى توجّه بانغي نحو موسكو، التي سرعان ما عززت وجودها العسكري على الأرض. وفي بوركينا فاسو، وبعد محاولة فرنسية لفرض وصاية عبر انقلاب "بول هنري داميبا" مطلع عام ٢٠٢٢، أطاح به النقيب إبراهيم تراوري، الذي سرعان ما اتخذ مسارًا تصادميًا مع باريس، بلغ حد طرد قواتها ودبلوماسييها. كذلك الأمر في النيجر، حيث أطاح الجنرال عبد الرحمن تياني، في منتصف عام ٢٠٢٣، بالرئيس محمد بازوم، رافضًا الإملاءات الفرنسيَّة، ومُنهياً بذلك عقوداً من الهيمنة الاستراتيجية.

تُظهر هذه السياقات أنَّ تآكل النفوذ الفرنسي لم يحدث في فراغ، بل تزامن مع تقدُّم قوى دولية صاعدة في المشهد الإفريقي، وعلى رأسها روسيا، التي باتت تطرح نفسها كبديل جيوسياسي وأمني، ثم الصين، عبر أدواتها الاقتصادية والاستثمارية، ما يؤشر إلى انفتاح القارة الإفريقية على مرحلة جديدة من تعددية الشراكات وإعادة تشكيل موازين القوى.

ج) حدود التحول في النفوذ الفرنسي بعد انتخابات ٢٠٢٤

على خلاف معظم التقديرات واستطلاعات الرأي، حقق اليسار الفرنسي تحول سياسي كبير في الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في السابع من يوليو ٢٠٢٤، حيث تمكّن من التفوق على التحالف الحاكم بقيادة الرئيس إيمانويل ماكرون، وكذلك على تحالف «التجمع الوطني» اليميني المتطرف، الذي كان قد حصل على أغلبية مريحة في الجولة الأولى، ما دفع كثيرين إلى توقع اكتساحه للجولة الثانية، وهو ما لم يتحقق، إذ تراجع ليحل في المرتبة الثالثة بين الكتل السياسية الرئيسية داخل الجمعية الوطنية الفرنسيَّة.

وقد قوبلت هزيمة تيار الرئيس ماكرون بترحيب ملحوظ من قِبل العديد من الدول الإفريقية، لا سيما تلك التي تبادل فرنسا عداءً صريحًا في منطقة الساحل، علي خلفية فشل باريس المتكرر في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والإرهاب المرسخ بالقارة، وفي مقدمتها النزاعات المحلية حول الأراضي والموارد المائية، فضلاً عن تجاهلها المزمن للقضايا المرتبطة بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

غير أنَّه لا يمكن الجزم بأنَّ فوز اليسار سيؤدي إلى تحوّل جذري أو ملموس في السياسات الفرنسيَّة إزاء إفريقيا، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات، أبرزها:

- الملف الإفريقي لا يُعد من أولويات السياسة الخارجية الفرنسيَّة في المرحلة الراهنة، في ظل انشغال باريس المكثف بتداعيات الحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من ملفات أمنية واقتصادية.

الرابطة الاقتصادية التي تجمع فرنسا بدول الجماعة الفرنكوفونية الإفريقية لا تزال قائمة ومتماسكة، من خلال استمرار العمل بمنطقة الفرنك الفرنسي في غرب ووسط القارة، حيث تشمل هذه المنظومة 14 دولة تحت مظلة «الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا» (UEMOA)، أو «الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا»(CEMAC)، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز مصالح فرنسا الاقتصادية

نتيجة للسياسة الاعتمادية المتنامية في هذا الإطار، ويحول دون مراجعة جذرية لها من قِبل اليسار الفرنسي، حتى في حال تشكيله الحكومة المقبلة.

- صعود اليسار يأتي في لحظة تراجع واضح في النفوذ الفرنسي بالقارة، باستثناء بعض نقاط الارتكاز التقليدية مثل غرب إفريقيا والغابون. وقد عكست تصريحات عديدة لمسؤولين فرنسيين هذا التراجع من خلال إظهار قدر من اللامبالاة بقضايا الديمقراطية والحوكمة في الدول الإفريقية. وعليه، فإنَّ مهمة الحكومة الفرنسيَّة المقبلة في حال إذا ما تم التوافق على تشكيلها في ظل التباينات القائمة ستظل مرهونة بتوازنات معقدة، خاصة في ظل ما يمكن أن يقوم به ماكرون لمواجهة هذا التحالف اليساري الذي حصد النسبة الأكبر من المقاعد دون أنْ يشكّل أغلبية مطلقة.

- البرنامج الانتخابي لليسار، الذي مكّنه من الفوز، ينصرف بدرجة كبيرة إلى القضايا الداخلية الفرنسيَّة، وعلى رأسها: خفض سن التقاعد، وإعادة هيكلة ضريبة الثروة، وتحقيق إنجازات ملموسة في مجال الإسكان لصالح الطبقات الوسطى والدنيا، فضلاً عن رفع أجور العاملين في القطاع العام. ولم تتضمن هذه الأجندة اهتمامًا يُذكر بالشأن الإفريقي، بخلاف التركيز النسبي على القضية الفلسطينية، التي حازت على حضور أكبر في خطاب اليسار.

- في حال تولّي اليسار مسئولية تشكيل الحكومة، فإنَّ

- ملفات السياسة الخارجية تبقى إلى حد كبير من اختصاص وصلاحيات مؤسسة الرئاسة، ما يعني أنَّ التوجهات العسكرية والأمنية لفرنسا في إفريقيا لن تشهد تحوّلاً جوهريًا في المدى القريب، وتُدلل على ذلك الخطوة التي أقدمت عليها وزارة الدفاع الفرنسيَّة في أواخر يونيو ٢٠٢٤، بإعلان تشكيل ما سُمِّي «بالقيادة الإفريقية» داخل القوات المسلحة الفرنسيَّة، والتي أُسندت قيادتها إلى الجنرال باسكال إني، المقرر أنْ يتولى مهامه رسميًا في أغسطس ٢٠٢٤، وتستهدف هذه القيادة الجديدة إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في القارة، وبشكل خاص في مناطق الجوار المباشر لكل من

مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بالتوازي مع تقليص تدريجي لعدد الجنود الفرنسيين في كل من كوت ديفوار والغابون وتشاد، استجابةً لرغبات بعض الحكومات المحلية.

تُشير هذه التطورات مجتمعة إلى أنَّ السياسات الفرنسيَّة في إفريقيا، رغم التحول البرلماني الأخير، ستظل محكومة بجملة من الثوابت المؤسسية والاستراتيجية، ما يجعل من غير المرجح حدوث تغييرات جذرية في المدى القصير.

القسم الثاني: الدور الروسيّ في غرب أفريقيا

شهد الدور الروسيّ في أفريقيا تصاعداً ملحوظاً خلال العقد الماضي وذلك على خلفية سعي روسيا إلي استعادة مكانتها كقوة عظمي

وبالتالي تعود روسيا إلى أفريقيا من بوابة الأمن والسلاح، مدفوعة بأهداف استراتيجية تتعلق بكسر العزلة الدوليَّة وتحقيق نوع من توازن القوى مع الغرب خاصة بعد التوتر مع القوي الغربية في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وتفاقم تبعات أزمة أوكرانيا، وأيضا الحصول على الموارد والنفوذ.

وفي هذا السياق ترتكز السياسة الروسيَّة في غرب أفريقيا على تقديم الدعم الأمني والعسكري، وتوقيع اتفاقيات تعاون مع الأنظمة الحاكمة خاصة تلك التي تواجه حلحلة داخلية أو تفتقر إلي الدعم الغربي، وفي هذا الاطار برزت مجموعة فاغنر كأداة رئيسة لتنفيذ هذه المساعي، إذ تنشط في مالي وبوركينا فاسو وتعمل كقوة شبه عسكرية غير رسمية.

وتأسيسا على ذلك، تبرز مالي كأحد تجليات النفوذ الروسيّ، حيث تم طرد القوات الفرنسيَّة في عام ٢٠٢٢ لتحل محلها شراكة استراتيجية مع موسكو، تضمنت إرسال مستشارين عسكرين ودعماً استخباراتياً برزت الرمزية لسياسية لهذا التحول في الخطاب الرسمي المالي وشعارات الحراك الشعبي.[١]

(1) Africa Center for Strategic Studies. (2022, July 26). Why Russia is on a charm offensive in Africa. https://africacenter.org/

أما في بوركينا فاسو، فقد جاء الانقلاب العسكري الثاني عام ٢٠٢٢ كجزء من موجة الانقلابات الموسعة في غرب أفريقيا مع تصاعد الأصوات الداعمة للتحالف مع روسيا والتنديد بالتبعية لفرنسا، وترافق ذلك مع مؤشرات لتواجد عناصر من فاغنر فضلًا عن تنامي التنسيق الدبلوماسي مع موسكو.

رغم هذا الحضور، تواجه روسيا تحديات جمة، أبرزها محدودية الموارد الاقتصادية، الاعتماد الكبير على الأداة الأمنية، إضافة إلي المخاطر المرتبطة بالصورة الذهنية لفاغنر والانتهاكات المنسوبة لها.

عليه، سينصب تركيز هذا القسم علي تحليل تفصيلي حول ركائز الاهتمام الروسيّ بإفريقيا، والآليات التي تستند عليها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مع دراسة انعكاسات الدور الروسيّ على القارة.

ح) النسق العقائدي لروسيا

تسعى السياسة الخارجية الروسيَّة إلى تعزيز حضورها في القارة الإفريقية ضمن رؤيتها الاستراتيجية لعام ٢٠٢٣، في سياق تنافسي متصاعد مع كلٍّ من النفوذ الأمريكي والفرنسي، وهو ما يمكن وصفه بالمنافسة الجيوسياسية خارج النطاق التقليدي". وقد أسهم اندلاع الحرب في أوكرانيا في تسليط الضوء على أهمية إفريقيا في الحسابات الروسيَّة، إذ بات يُنظر إلى الانخراط الروسيّ في القارة كوسيلة لنقل الصراع مع القوى الغربية إلى مساحات جغرافية أوسع، خارج حدود المجال الحيوي الروسيّ المباشر.[1]

ويتماشى هذا التوجّه مع طموح موسكو المتنامي في أنْ تصبح شريكًا استراتيجيًا رئيسيًا للدول الإفريقية، مستثمرةً في تصاعد مشاعر السخط الشعبي إزاء السياسات الغربية، لتُعيد رسم المشهد الجيوسياسي في إفريقيا بما يخدم مصالحها. وفي هذا السياق، برزت خطط روسية للإعلان عن تشكيل قوة عسكرية خاصة تُعرف باسم "الفيلق

(1) Peltier, E., Satariano, A., & Chutel, L. (2023, April 13). How Putin became a hero on Africa TV. The New York Times. https://www.nytimes.com/

الإفريقي" والتي تعد بمثابة خطوة تعبّر عن رغبة موسكو في إضفاء الطابع الرسمي والمشروع على وجودها العسكري في القارة.

وتُقدم روسيا نفسها كداعم لاستقلال القرار الإفريقي في مواجهة الهيمنة الغربية، محاولةً بذلك ملء الفراغ الذي خلفه تراجع النفوذ الفرنسي والأمريكي، وتحويل القارة الإفريقية إلى ساحة مركزية للمنافسة الجيوسياسية العالمية. وفي ضوء ذلك، تثار تساؤلات جوهرية حول دوافع الاهتمام الروسيّ المتزايد بإفريقيا، والأدوات التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها، فضلاً عن التداعيات المحتملة لهذا الدور على مستقبل القارة الإفريقية.

خ) مرتكزات السياسة الروسيَّة

استعادة النفوذ السوفيتي: أفضى التدهور الاقتصادي والسياسي الذي شهدته روسيا عقب تفكك الاتحاد السوفيتي إلى انكماش حاد في حضورها داخل القارة الإفريقية، ما أسفر عن فراغ استراتيجي دفع العديد من الدول الإفريقية، التي كانت تعتمد على الدعم السوفيتي في مراحل ما بعد الاستقلال إلى العدول عن نماذج التنمية ذات الطابع الاشتراكي، والاتجاه نحو البحث عن شركاء جدد يلبّون احتياجاتها التنموية والأمنية، غير أنَّ مطلع القرن الحادي والعشرين شهد تحوّلًا تدريجيًا في هذا المشهد، إذ بدأت الشركات الروسيَّة في استعادة موطئ قدم لها داخل القارة، من خلال تعزيز الوجود الجيوسياسي في جنوب الصحراء الكبرى وتوسيع استثماراتها في مجالات متعددة علي غرار التعدين، بما يعكس توجّهًا جديدًا لإعادة بناء النفوذ الروسيّ عبر الأدوات الاقتصادية والتجارية.[1]

وعليه، لماذا توسّع روسيا نطاق نفوذها في إفريقيا؟

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ملامح "تدافع جديد نحو إفريقيا"،

(1) Droin, M., & Dolbaia, T. (2023, August 15). Russia: Still progressing in Africa, but what's the limit? Center for Strategic and International Studies. https://www.csis.org/

حيث انخرطت إلى جانب القوى الأوروبية التقليدية كلٌّ من الولايات المتحدة والصين، في سباق محموم على النفوذ داخل القارة. ومع حلول عام ٢٠١٤، التحقت روسيا بهذا السباق، مدفوعة بجملة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي شكّلت ملامح تحوّل في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا.

جاء هذا التحوّل في أعقاب ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، وما تبعه من استبعادها من مجموعة الثماني وفرض عقوبات اقتصادية صارمة عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، وقد أدّى هذا العزل الدبلوماسي والاقتصادي إلى دفع موسكو نحو إعادة توجيه بوصلتها الاستراتيجية باتجاه الجنوب العالمي، بحثًا عن شركاء جدد، وأسواق بديلة، وموارد طبيعية تدعم طموحاتها في تعزيز مكانتها كقوة عالمية فاعلة في نظام دولي متعدد الأقطاب.

وقد مثّلت القارة الإفريقية، التي طالما كانت على هامش أولويات السياسة الروسيَّة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، مجالًا واعدًا لاستعادة النفوذ، وجاء تراجع الاهتمام الأمريكي بالقارة، خاصة خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، ليخلق فراغًا ملائمًا لاستقبال المبادرات الروسيَّة. في المقابل، أبدى عدد من القادة الأفارقة، المتخوفين من الهيمنة الصينيّة والمقيّدين بشروط المساعدات الغربية، ترحيبًا بالانفتاح الروسيّ، باعتباره بديلًا لا يفرض اشتراطات سياسية أو حقوقية.

وقد عمدت موسكو إلى استثمار الإرث السوفيتي في إفريقيا، حيث كانت القارة خلال الحرب الباردة ساحة رئيسية للصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب. فقدّمت موسكو آنذاك دعمًا كبيراً لحركات التحرر الوطني، ووفّرت مساعدات تنموية، وبرامج تعليمية وثقافية، وتعاونًا عسكريًا واستخباراتيًا مكثفًا. ومع انحسار هذا الدور إثر تفكك الاتحاد السوفيتي، عادت روسيا منذ عام ٢٠١٤ لإحياء هذا الحضور، مروّجة لخطاب سياسي يستند إلى مبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتصدي لما تصفه بالاستعمار الجديد" الذي تمثله القوى الغربية من خلال مشروعاتها الديمقراطية المشروطة.

وفي هذا السياق، وجدت السياسة الروسيَّة قبولًا واسعًا، لا سيما لدى الأنظمة التي تشهد هشاشة في بنيتها الديمقراطية. فبعيدًا عن دعم منظمات المجتمع المدني أو الضغط من أجل إصلاحات سياسية، ركّزت موسكو على توطيد العلاقات مع الزعماء الأقوياء، وتقديم الدعم السياسي والعسكري لهم مقابل تسهيلات اقتصادية، وامتيازات تجارية، ودعم دبلوماسي في المحافل الدوليَّة، لا سيما في الأمم المتحدة، حيث تمثّل الدول الإفريقية ما يقرب من ربع أصوات الجمعية العامة.

د) أبعاد الانخراط/ التأثير الروسيّ:

يندرج الانخراط الروسيّ في إفريقيا ضمن استراتيجية أوسع لإعادة بناء مكانة موسكو كقوة عالمية منافسة، تعمل على تقويض الهيمنة الغربية، وتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وعلى الرغم من محدودية الموارد الروسيَّة مقارنةً بالقوى الكبرى الأخرى، فإنَّ المرونة السياسية، وغياب الاشتراطات، والقدرة على التعامل مع الأنظمة غير الديمقراطية، تمنح موسكو هامشًا واسعًا للمناورة والتأثير في القارة. غير أنَّ نجاح هذه الاستراتيجية على المدى الطويل يظل مرهونًا بقدرة روسيا على الحفاظ على استقرارها الداخلي، ومواجهة التحديات الاقتصادية والعسكرية المتزايدة في ظل البيئة الدوليَّة المتقلبة.

لذا، تنوعت أبعاد وطبيعة الانخراط الروسيّ في منطقة غرب إفريقيا، واتخذ هذا الانخراط أشكالًا متعددة ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني، يمكن تتبّعها وتحليلها على النحو الآتي:

على المستوى السياسي، توسّعت التدخلات الروسيَّة بشكل ملحوظ، خاصة من خلال دعم الحملات الانتخابية للزعماء الحلفاء، وتوفير الخبرات في مجالات الدعاية والمعلومات، وهو ما كشفت عنه تقارير استقصائية عديدة، أبرزها تورط يفغيني بريغوزين، رجل الأعمال المقرب من الكرملين، في أنشطة سياسية متعددة داخل عدد من الدول الإفريقية، شملت دعم الانتخابات، وتقديم خدمات أمنية، في مقابل الحصول

على امتيازات في قطاعات التعدين والطاقة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهدت التجارة بين روسيا وإفريقيا نموًا ملحوظًا بنسبة ١٨٥٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٣، مع التركيز على دول شمال إفريقيا مثل الجزائر ومصر والمغرب. ومع ذلك، لا تزال موسكو لاعبًا ثانويًا مقارنة بالصين أو الولايات المتحدة. وتتركز الاستثمارات الروسيَّة في قطاعات النفط والغاز والمعادن، إلى جانب مشاريع محدودة في مجالات الطاقة النووية، كما هو الحال في الشراكة مع مصر عبر شركة "روساتوم". ويُلاحظ أنَّ روسيا، بخلاف القوى الغربية، لا تلتزم بقيود قانونية تمنعها من الدخول في شراكات مع أنظمة خاضعة للعقوبات الدوليَّة، مما يمنحها ميزة نسبية في التعامل مع دول مثل السودان وزيمبابوي.[1]

أما في المجال الأمني، فقد أصبحت روسيا واحدة من أبرز مورّدي الأسلحة لإفريقيا، حيث استحوذت على ما يقرب من ٣٨٪ من إجمالي صادرات السلاح إلى القارة عام ٢٠١٧، متفوقة على الولايات المتحدة وفرنسا. كما وقّعت موسكو اتفاقيات تعاون عسكري مع أكثر من ٢١ دولة إفريقية، وأنشأت حضورًا أمنيًا ملحوظًا في مناطق النزاع، أبرزها جمهورية إفريقيا الوسطى، التي شهدت إرسال مستشارين عسكريين روس، وتوفير معدات وتدريب للقوات الحكومية، فضلًا عن تعيين مستشار روسي للأمن القومي في عام ٢٠١٨.

وتنطلق موسكو في مقاربتها الأمنية من رؤية تُعلي من "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، وتعطي الأولوية لسيادة الدول على التدخلات متعددة الأطراف، بما ينسجم مع موقفها الدائم في مجلس الأمن الداعي إلى تقييد تفويضات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والبيئة والمساءلة السياسية.

---

(1) Gerőcs, T. (2019). The transformation of African–Russian economic relations in the multipolar world-system. Review of African Political Economy, 46(160), 317–335. https://doi.org/10.1080/03056244.2019.1641095

ذ) الوجود الروسيّ المتزايد في إفريقيا: النفوذ والقيود

علي الرغم من أنَّ روسيا تقدم نموذجًا يعتمد على نهج المقايضة، إلا انه قد أثار التوسع الملحوظ في النشاط العسكري الروسيّ داخل إفريقيا، ولا سيما من خلال الجماعات شبه العسكرية مثل "مجموعة فاغنر"، قلقًا متزايدًا لدى كلٍّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتُعد هذه المجموعة من الكيانات غير الرسمية التي أنشأها الجيش الروسيّ، وتعمل كأحد أبرز الأذرع الأمنية التي تقدم التدريب العسكري والخدمات الأمنية للأنظمة الحليفة، مع إتاحة هامش من الإنكار الرسمي للحكومة الروسيَّة بشأن مدى تورطها المباشر، ولا يقتصر دور هذه الجماعات على دعم الجيوش الوطنية، بل يمتد إلى حماية الاستثمارات الروسيَّة الخاصة، لا سيّما في البيئات التي تعاني من ضعف أو قصور في أداء الأجهزة الأمنية المحلية. وتشير تقديرات القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) إلى أنَّ هذه الكيانات باتت تنشط في ١٥ دولة إفريقية.

منذ عام ٢٠١٠، أضحت روسيا المورد الرئيس للتكنولوجيا العسكرية للدول الإفريقية، وتصدّرت في عام ٢٠١٨ قائمة مصدري السلاح إلى القارة، متجاوزة الولايات المتحدة وتكمن الجاذبية الأساسية للسلاح الروسيّ في كونه غير مشروط بالمعايير الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي يجعله خيارًا مفضّلًا للعديد من الأنظمة التي تخضع لضغوط دولية في هذا الصدد.[1]

وتبقى آثار هذا الحضور الروسيّ محل جدل واسع. فبينما ترى بعض التحليلات أنَّ هذا النفوذ يُقوّض الشفافية والاستقرار والتحول الديمقراطي في الدول الإفريقية، لا سيّما في ظل دعمه للأنظمة السلطوية، تُحذّر أخرى من أنَّ هذا الانخراط قد يُفضي إلى تصاعد التنافس بين القوى الدوليَّة على القارة. وقد عبّر كلٌّ من الاتحاد الأوروبي

(1)Davies, M. (2010). How China is influencing Africa's development. A background paper for the Perspectives on Global Development 2010: Shifting Wealth. OECD Development Centre. Retrieved from http://www.oecd.org/development/perspectivesonglobaldevelopment/

والولايات المتحدة عن مخاوفهما من تعزيز موسكو لحضورها العسكري والسياسي، بما في ذلك تحالفاتها مع أنظمة استبدادية.

وفي المقابل، يعتبر بعض المراقبين أنَّ هذه المخاوف تنطوي على قدر من المبالغة، إذ إنَّ النفوذ الروسيّ، رغم توسعه، يظل محدودًا مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى، خاصة الصين والولايات المتحدة. فالدعم الروسيّ للقارة لا يزال يعاني من قيود موضوعية تتعلق بضعف الإمكانات الاقتصادية والعسكرية لموسكو. فعلى سبيل المثال، لم تحتل إفريقيا سوى موضع ثانوي في «مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسيّ» لعام ٢٠١٦، حيث ورد ذكرها في الفقرة الأخيرة فقط، ما يعكس محدودية الاهتمام الاستراتيجي بها بالمقارنة مع آسيا، التي تحظى بأولوية أعلى في السياسات الروسيَّة. كما أنَّ حجم المساعدات والاستثمارات الروسيَّة في إفريقيا يتراجع بشكل ملحوظ مقارنة بما تقدّمه القوى الأخرى، بما في ذلك القوى الناشئة مثل الصين والهند، فضلًا عن تخلف موسكو عن غيرها من الجهات الدوليَّة في تقديم الدعم لمواجهة جائحة كوفيد-١٩.

ومع ذلك، فإن انخراط روسيا في دعم الدول الإفريقية الصغيرة، وتلك التي تعاني من العزلة الدوليَّة أو تخضع لعقوبات، يُفضي إلى تحقيق مكاسب سياسية ملموسة، خصوصًا في المحافل الدوليَّة التي تعتمد على قاعدة تصويتية موسعة مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أنَّ هذا الدعم، الذي يركّز في الغالب على الأنظمة السلطوية، قد يتعارض مع المزاج العام في المجتمعات الإفريقية، حيث تُظهر استطلاعات الرأي تفضيلًا واسعًا للنهج الديمقراطي والحكم الرشيد. ومن هذا المنطلق، يرى بعض المراقبين أنَّ هذا التوجه قد يُقوّض النفوذ الروسيّ على المدى البعيد، ويفتح المجال أمام الاتحاد الأوروبي لتعزيز دوره في القارة، من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني، وترويج مبادرات الحكم الرشيد، والتصدي لحملات التضليل الإعلامي الروسيَّة عبر دعم الإعلام المحلي المستقل.

ر) المنطلقات الروسيَّة الجديدة للتدخلات في إفريقيا

شكّلت انطلاقة الحرب الروسيَّة الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ نقطة تحوّل في منهج روسيا حيال انخراطها الخارجي، حيث فرض الواقع العسكري المتغير إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية، بما في ذلك علاقتها مع القارة الإفريقية. فقد أدى تراجع فاعلية العمليات الروسيَّة على الجبهة الأوكرانية إلى إعادة توظيف شركة "فاغنر" العسكرية الخاصة لدعم القوات الروسيَّة في إقليم دونباس، الأمر الذي أدى إلى تراجع وجودها في إفريقيا خلال عام ٢٠٢٣.

غير أنّ منتصف العام نفسه شهد انسحابًا تدريجيًا لقوات فاغنر من أوكرانيا وإعادة نشرها في إفريقيا، بناءً على التصور المتعلق بأنَّ العمليات العسكرية في دونباس والقرم، لكونهما جزءًا "لا يتجزأ من الاتحاد الروسيّ"، ينبغي أنْ تُسند إلى القوات النظامية لا إلى المجموعات شبه العسكرية. وقد تسارعت هذه التحولات إثر التمرد الذي قاده يفغيني بريغوجين، زعيم "فاغنر"، ووفاته لاحقًا، ما أفضى إلى إعادة هيكلة كاملة للمجموعة ووضعها تحت إشراف مباشر لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع للقوات المسلحة الروسيَّة (GRU)، المعروف بتدخله العدواني في الملفات الأمنية الخارجية.

وفي إطار هذه المواءمة الجديدة، أُعيد توزيع أنشطة "فاغنر" ضمن مديرية الاستخبارات العسكرية إلى محورين رئيسيين: أولهما تشكيل "فيلق المتطوعين" للعمليات في أوكرانيا، والذي يعمل من خلال شركات واجهة مثل "ريدوت" Redut، تُوقّع بدورها عقودًا رسمية مع وزارة الدفاع الروسيَّة، بما يضعها تحت المظلة القانونية والعسكرية للدولة. وثانيهما تأسيس "فيلق إفريقيا"، وهو كيان شبه عسكري موجه بالأساس إلى التوسع في القارة الإفريقية، ويعمل عبر شركات غطاء مثل "كونفوي" Convoy، بهدف تنفيذ تدخلات أمنية واستخباراتية متنوعة.

رغم الطموح المبدئي لتجنيد نحو ٤٠,٠٠٠ مقاتل ضمن "فيلق إفريقيا"، خُفِّض هذا الهدف لاحقًا إلى ٢٠,٠٠٠ جندي، في منتصف عام ٢٠٢٤، مع الاعتماد على تجنيد

عناصر محلية يتم تدريبها وتنظيمها بواسطة الخبراء الروس. ومع ذلك، ونتيجة لأولوية الجبهة الأوكرانية، تبقى التقديرات الواقعية تشير إلى صعوبة تحقيق هذه الأرقام. فبحلول مايو ٢٠٢٤، لم يتجاوز عدد المجندين ٦,٠٠٠ فرد، منهم حوالي ٢,٠٠٠ في مالي، و١,٦٠٠ في جمهورية إفريقيا الوسطى، وقرابة ٣٠٠ في بوركينا فاسو، و٢٠٠ في النيجر، بينما ارتفع عدد العناصر الروسيَّة في ليبيا من ٨٠٠ إلى ما يقرب من ١,٨٠٠ مقاتل.

وفي خطوة تعكس الطابع المؤسسي المتصاعد لهذا الانخراط، تولّت وزارة الدفاع الروسيَّة، اعتبارًا من يناير ٢٠٢٤، الإشراف الكامل على "فيلق إفريقيا" عبر اتفاقيات ثنائية مع الحكومات المعنية، حيث يتم تمويل هذا التوسع من خلال استغلال الموارد الطبيعية المحلية، كما في حالة مالي، التي عدّلت تشريعات التعدين لتُتيح للشركات الروسيَّة الاستحواذ على الامتيازات الأجنبية، وخصوصًا تلك التي كانت مملوكة لمستثمرين أستراليين.

وعليه، فإنَّ "فيلق إفريقيا" لا يُمثّل تحولًا جوهريًا في عقيدة السياسة الخارجية الروسيَّة بقدر ما يُعد النسخة المُحسّنة من "فاغنر"، أو ما يمكن تسميته بـ"فاغنر ٢,٠"، من حيث الأدوات والأهداف والانتشار الجغرافي، مع اختلاف جوهري يكمن في تبني روسيا لمسؤوليتها العلنية عن هذه العمليات، مما يُفقدها ميزة الإنكار التي كانت سائدة في الحقبة السابقة.[1]

لكن هذه المقاربة الجديدة، على الرغم من فعاليتها الظاهرية في تقويض النفوذ الغربي داخل القارة، تُعرّض موسكو لاتهامات متزايدة بتبني مشروع استعماري جديد يُعيد إنتاج ممارسات الهيمنة والاستغلال. فسياساتها في إفريقيا باتت توصف بالاستعمار المقنّع"، نظرًا لاعتمادها المفرط على السيطرة على الموارد الطبيعية، وفرض شروط غير متكافئة على الدول المتلقية للدعم العسكري.

(1) CNBC. (2024, February 12). Russia's Wagner Group expands into Africa's Sahel with a new brand. https://www.cnbc.com/

وتتجلى هذه النزعة بشكل خاص في التكتيكات التي يتبعها "فيلق إفريقيا"، والتي تشمل استخدام العقاب الجماعي، واحتجاز شخصيات سياسية كرهائن، وشنّ عمليات عسكرية ضد الجماعات المتمردة دون اعتبار كافٍ للمدنيين، ما أدى إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

واستناداً على ما تم تناوله، يمكن حصر الاعتبارات الروسيَّة فيما يلي:

الاعتبارات العسكرية، في إطار سعيها لتثبيت موقعها كقوة عظمى على الساحة الدوليَّة، تسعى القوى الدوليَّة إلى ترسيخ وجود عسكري دائم لها في إفريقيا. فرغم التباينات الجغرافية والسياسية بين شمال القارة وجنوبها، إلَّا أنَّ كليهما يواجه تحديات استراتيجية متشابكة، تجعل من إفريقيا ساحة جذب لتنافس القوى الكبرى. لطالما شكلت القارة مجالاً حيويًا لحلف شمال الأطلسي، الذي يحوز على عدد من المواقع الاستراتيجية تمكّنه من مراقبة الممرات البحرية الأساسية في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيطين الهندي والأطلسي. وبالنظر إلى أنَّ هناك عدة دول غربية تحتفظ بوجود عسكري مباشر عبر قواعد وقوات أو شراكات ثنائية في المجال الدفاعي، بحجة حماية خطوط الملاحة، والحفاظ على الأمن، ومنع الصراعات العرقية، ومكافحة الإرهاب والقرصنة. ومن الجدير بالذكر أن قوى آسيوية مثل الهند واليابان أنشأت بدورها قواعد عسكرية في إفريقيا، بينما افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية لها هناك عام ٢٠١٦. في المقابل، لا تزال روسيا تفتقر إلى وجود عسكري دائم في القارة، وهو ما يُعد عنصرًا ناقصًا في سعيها لنيل صفة القوة العظمى.

وبموازاة ذلك، تشهد إفريقيا تناميًا ملحوظًا في نشاط الشركات العسكرية الخاصة، إلى جانب ارتفاع وتيرة استيراد الأسلحة. فقد أضحت القارة سوقًا رئيسية للسلاح على مستوى العالم، حيث تُوجَّه إليها قرابة ١٠٪ من صادرات الأسلحة الدوليَّة، ما يعكس اتساع دورها في الاقتصاد العسكري العالمي.

الاعتبارات الاقتصادية، حيث تُعد القارة الإفريقية مخزونًا استراتيجيًا زاخرًا

بالثروات الطبيعية، خصوصًا المعادن، فضلًا عن طاقة بشرية شابة، تجعل منها محورًا مهمًا في خريطة الاقتصاد العالمي خلال القرن الحادي والعشرين. ومن المتوقع أنْ تشهد إفريقيا أعلى معدلات النمو الديناميكي، بما يؤثر على اقتصادات الدول المتقدمة نفسها.

وقد بدأت ملامح تحوّل في مكانة القارة داخل النظام الاقتصادي الدولي منذ مطلع الألفية، حيث سجلت بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٤ أحد أسرع معدلات النمو الإقليمي. كما أصبحت مقصدًا رئيسيًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مدفوعة بارتفاع العائدات وتبنّي سياسات اقتصادية جاذبة من قبل عدد من الحكومات الإفريقية. ويزداد هذا التوجه أهمية مع تصاعد الخلافات بين موسكو والدول الغربية على خلفية الحرب في أوكرانيا، ما دفع روسيا إلى توسيع انخراطها الاقتصادي في إفريقيا.

الاعتبارات السياسية وبالنظر إلى أنَّ الدول الإفريقية تشكل ثلث أعضاء الأمم المتحدة، وتتمتع بثقل معتبر في المنظمات متعددة الأطراف، إضافة إلى خبرتها في العمل السياسي الجماعي، خاصة عبر الاتحاد الإفريقي ومؤسسات التعاون دون الإقليمي. وانطلاقًا من هذه المعطيات، تُعد مشاركة إفريقيا ضرورية لأي مساعٍ لإعادة تشكيل النظام الدولي على أسس أكثر توازنًا.

ومن هذا المنطلق، تسعى روسيا إلى استقطاب الدعم الإفريقي لتعزيز رؤيتها لنظام عالمي تعددي، يُنهي هيمنة القطب الواحد. ويأتي ذلك في سياق تحركات موسكو السياسية والدبلوماسية لتأمين التأييد داخل المنابر الدوليَّة.[1]

دبلوماسية الحبوب وفي إطار ممارستها لما يُعرف بالقوة الناعمة، لجأت روسيا إلى توظيف الغذاء كأداة استراتيجية، مستفيدة من أزمة الحبوب العالمية التي فاقمت معاناة العديد من الدول الإفريقية. فقد أعلن الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين، خلال القمة الثانية لمنتدى "روسيا–إفريقيا" المنعقدة في يوليو ٢٠٢٣، عن استعداد موسكو لتقديم

(1) Stronski, P. (2023, February 28). Russia's growing footprint in Africa's Sahel region. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/\

كميات من الحبوب تتراوح بين ٢٥,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ طن لعدد من الدول الإفريقية مثل بوركينا فاسو، ومالي، وزيمبابوي، والصومال، وإريتريا، وإفريقيا الوسطى، بشكل مجاني، في خطوة تؤشر إلى توظيف المساعدات الغذائية كأداة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي.

ز) خريطة النفوذ الروسيّ داخل أفريقيا (دراسة حالة)

ورغم فعالية السياسات المذكورة أعلاه في تقوية بعض أنظمة الحكم وقطع روابط بعض الدول الإفريقية مع القوى الغربية، إلا أنها تُقوّض صورة روسيا كقوة "مناهضة للاستعمار"، وتكشف عجزها عن تقديم بدائل تنموية حقيقية ومستدامة، فضلًا عن محدودية قدرتها على بناء الاستقرار وتعزيز الشرعية المحلية.

ولتقليل الضرر الناجم عن هذا التصور السلبي، تسعى روسيا إلى تقديم "حزمة تعاون شاملة" لقادة الدول الإفريقية المستهدفة، تتضمن مظلة أمنية، وحماية سياسية واقتصادية من الانتقادات الدوليَّة، إلى جانب دعم فني في مجالات الإعلام والدعاية، وتأمين شخصي مباشر للزعماء. كما تعمل على تنفيذ عمليات مشتركة مع الجيوش الوطنية، وتوظيف عناصر محلية ضمن وحداتها، على غرار التجربة الليبية التي استعانت فيها "فاغنر" بمقاتلين سوريين لدعم قوات خليفة حفتر، وهو نموذج يُحتمل نقله إلى بوركينا فاسو، النيجر، أو تشاد.

ويُمثل التحالف الجديد بين مالي[١] وبوركينا فاسو والنيجر، تحت مظلة "تحالف دول الساحل"، فرصة استراتيجية نادرة لموسكو، لإقامة نواة صلبة من الأنظمة المناهضة للغرب في منطقة تُعد من أكثر المناطق حساسية لأمن أوروبا.[٢]

وبالنسبة لهذه الدول، يُمكن للانخراط الروسيّ أنْ يُعزز قدرتها على فرض سيادتها

(1) Audinet, M., & Dreyfus, E. (2022). A foreign policy by proxies? The two sides of Russia's presence in Mali (Report No. 97). IRSEM.

(2) Africa Center for Strategic Studies. (2024). Mapping a surge of disinformation in Africa. https://africacenter.org/

داخليًا في الأمد القصير، ويُحسّن من أمن القيادات السياسية، إلا أنَّ هذه المكاسب تأتي على حساب تنامي التبعية لموسكو، وفقدان القدرة على تنويع الشركاء الأمنيين، ما يُنذر بخلق علاقات غير متوازنة تُقدم فيها الدول الإفريقية تنازلات استراتيجية تفوق بكثير ما تحصل عليه في المقابل من روسيا.

وفي السياق ذاته، تعتبر روسيا أنَّ زعزعة النفوذ الغربي التقليدي في إفريقيا تمثّل أداة استراتيجية لإرباك العواصم الأوروبية، من خلال إقحامها في صراعات ثانوية، واستنزافها اقتصاديًا وعسكريًا، وزيادة الضغوط الناتجة عن موجات الهجرة غير الشرعية. وهو ما من شأنه، من وجهة النظر الروسيَّة، أنْ يُضعف المواقف الغربية تجاه دعم أوكرانيا، ويُوفر لموسكو أوراق ضغط إضافية يمكن توظيفها في التفاوض بشأن ملفات حساسة تتصل بمحيطها الحيوي في الفضاء ما بعد السوفيتي

شكل يوضح دعم بعض الدول إلى الوجود الروسيّ

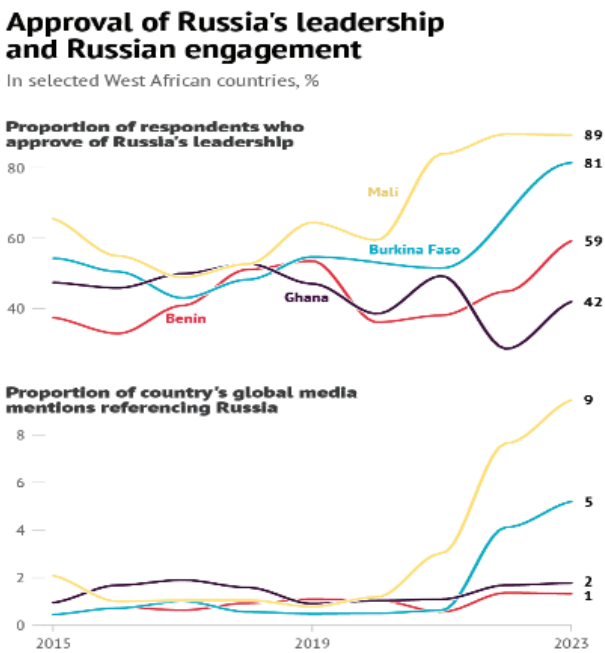

القسم الثالث: النفوذ الصينيّ في غرب أفريقيا

تتميز المقاربة الصينيّة تجاه أفريقيا بأنها استراتيجية طويلة الأجل، تُبنى على أسس الشراكة الاقتصادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتقدّم الصين نفسها كبديل عن النموذج الغربي، من خلال مشروعات البنية التحتية، والاستثمارات، والقروض، ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق

تركّز الصين في غرب أفريقيا على تعزيز الوجود الاقتصادي، وتطوير شبكات المواصلات والطاقة، وبناء المنشآت الحكومية، والمساهمة في مشاريع التنمية، ومن أبرز الدول التي تحتضن استثمارات صينية ضخمة نيجيريا، السنغال، وغانا.

رغم هذا الحضور المتنامي، تواجه الصين انتقادات متزايدة، خاصة فيما يتعلق بفخ الديون، وشروط العقود غير الشفافة، وعدم توليد فرص عمل محلية كافية، إضافة إلى تنامي المشاعر المناهضة للنفوذ الاقتصادي الصينيّ في بعض الأوساط[١]

س) خريطة النفوذ الصينيّ

في نيجيريا، تشارك الشركات الصينيّة في بناء السكك الحديدية، ومشاريع الطاقة، وتطوير الموانئ. وتُعدّ نيجيريا أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا جنوب الصحراء. كما حصلت الحكومة على تمويلات صينية بمليارات الدولارات لتنفيذ مشاريع بنيوية[٢]

وفي السنغال، دعمت الصين مشاريع مثل المدينة الصناعية في دياميناديو، وميناء ندايان، وبناء مباني حكومية وملاعب رياضية. كما أنَّها تعمل على تعزيز العلاقات الثقافية والتعليمية من خلال المنح والتبادلات الأكاديمية اتساقاً مع النمط العام للعلاقات التجارية بين الصين والقارة الإفريقية، يتسم الميزان التجاري بين الصين ودول غرب

(1) Kapuwa, B. P. (2012). China-Africa cooperation: Resources shortage or resource curse? Business Times, Economic and Financial Weekly. Retrieved from http://www.businesstimes.co.tz/

(2) B. Nagara. (2012). Superpower gun barrels pivot East. Retrieved from http://www.thestar.co.my/columnist/story

إفريقيا بعدم التوازن بشكلٍ كبير، إذ تميل دول غرب إفريقيا إلى استيراد كميات أكبر من الصين مقارنة بما تصدره إليها. فقد بلغت واردات المنطقة من الصين نحو ٣٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، مقابل صادرات بلغت ٩,٦٣ مليار دولار فقط في العام ذاته، وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٩، تصدّرت نيجيريا (٢٠,٦٤ مليار دولار) وغانا (١٣,٨٤ مليار دولار) قائمة الدول الأكثر تصديرًا إلى الصين في غرب إفريقيا، في حين جاءت الرأس الأخضر (٠,٤٦ مليون دولار) وغامبيا (٦٢٧ ألف دولار) في آخر القائمة. ويُلاحظ وجود تفاوت كبير بين الدول الناطقة بالإنجليزية وتلك الناطقة بالفرنسيَّة؛ إذ تبرز نيجيريا وغانا، اللتان تعتمدان اللغة الإنجليزية، كشريكين تجاريين رئيسيين للصين في المنطقة، من حيث حجم الصادرات، في المقابل، لم تتجاوز صادرات الدول الناطقة بالفرنسيَّة مثل بنين (٢,٢٣ مليار دولار)، وبوركينا فاسو (١,٩٤ مليار دولار)، وكوت ديفوار (٢,٦٥ مليار دولار)، ومالي (١,٩٠ مليار دولار)، والنيجر (٠,٨ مليار دولار) معدلات أقل نسبيًا. كما أنَّ السنغال، التي استضافت منتدى التعاون الصينيّ-الإفريقي الثامن، لم ترقَ إلى مستوى نظيراتها في حجم الصادرات إلى الصين، رغم الزيادة الملحوظة في صادراتها، والتي ارتفعت من ٠,٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ٣٠٠,٩٨ مليون دولار عام ٢٠١٩.

ويمكن تفسير هذا التفاوت في الميزان التجاري بين الصين وغرب إفريقيا بعدد من العوامل التي لا تقتصر على السياسات الصينيّة فقط، بل تعود في جزء كبير منها إلى طبيعة الاقتصادات الإفريقية نفسها. إذ تعتمد دول المنطقة بشكل أساسي على تصدير المواد الخام والسلع الأولية، التي تخضع لتقلبات الأسعار العالمية وتتأثر بشدة بالصدمات الخارجية. في المقابل، تعتمد هذه الدول على استيراد السلع المصنعة من الصين، ما يكرّس اختلال الميزان التجاري.

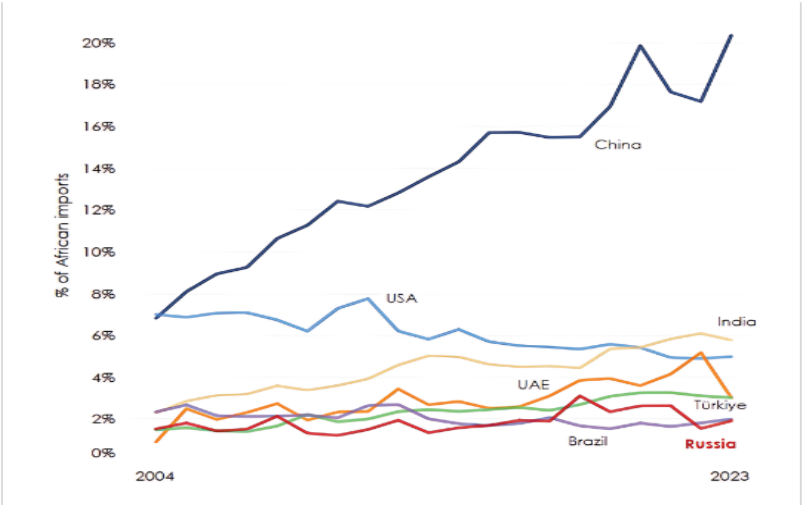

شكل يوضح حجم الواردات الأفريقية من الصين

كما شهد حجم التجارة بين الطرفين خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٣، قفزة كبيرة، حيث ارتفع من أقل من ١٠٠ مليار يوان (حوالي ١٤,٠٨ مليار دولار) إلى ١,٩٨ تريليون يوان، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٧,٢٪.

وفي سياق موازٍ، شهدت الاستثمارات الصينيّة في دول غرب إفريقيا نموًا مطّردًا خلال السنوات الأخيرة، ووفقًا لأحدث تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، احتلت الصين المرتبة الرابعة من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، بعد كل من هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا. وقد ارتفع حجم الاستثمارات الصينيّة في القارة من ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، يُظهر تحليل التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات تركّزها في قطاعات محددة، وعلى رأسها قطاعا البناء والتعدين؛ إذ ارتفعت حصة قطاع البناء من ١,٢٦٪ عام ٢٠١٣ إلى ٦,٣٠٪ في عام ٢٠١٩، بينما مثّل قطاع التعدين نحو ٨,٢٤٪ من إجمالي الاستثمارات الصينيّة في العام ذاته، يليه قطاع التصنيع ٦,١٢٪، ثم الوساطة المالية ٨,١١٪

أما في غرب إفريقيا، فقد تباينت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول

المنطقة، إذ استقطبت بعض الدول نسبًا أكبر من الاستثمارات مقارنة بغيرها. وكما هو الحال في المجال التجاري، تتصدر نيجيريا وغانا قائمة الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر من الصين في المنطقة، بإجمالي بلغ ٢,٦٥ مليار دولار و١,٥٥ مليار دولار على التوالي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٩، تليهما غينيا (٠,٩ مليار دولار) والنيجر (٠,٦٢ مليار دولار)، حيث تركزت الاستثمارات في مشاريع كبرى في قطاع التعدين، مثل مشروع البوكسيت التابع لشركة "تشينالكو" في غينيا. في المقابل، جاءت بوركينا فاسو في المرتبة الأخيرة، إذ لم تتجاوز الاستثمارات الصينيّة فيها ١٠,٢٥ مليون دولار، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى أنَّ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تُستأنف إلا في عام ٢٠١٨.

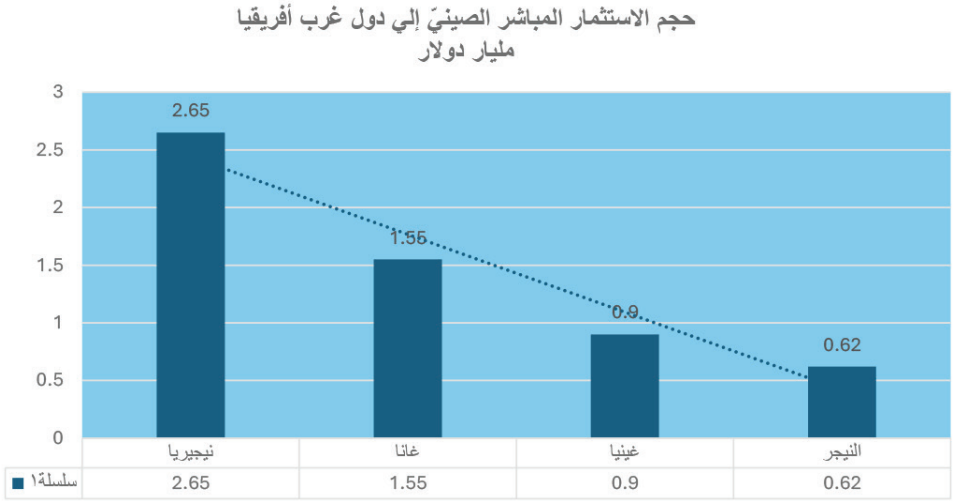

وقد شهدت علاقات دول غرب إفريقيا مع الصين تطورًا تدريجيًا عبر الزمن، إذ اتخذت مسارات متعددة بحسب التوجهات السياسية للأنظمة الحاكمة. ففي حين حافظت دول مثل نيجيريا ومالي وكوت ديفوار وتوغو على علاقات دبلوماسية مستمرة مع بكين، شهدت دول أخرى مثل بنين وليبيريا والسنغال وغامبيا تحولات في مواقفها، حيث انتقلت بين الاعتراف بالصين والتقيد بسياسة "الصين الواحدة" وبين إقامة علاقات رسمية مع تايوان. وتُعد بوركينا فاسو من آخر الدول التي أقامت

علاقات دبلوماسية مع الصين، حيث جرى ذلك في عام ٢٠١٨ بعد رحيل الرئيس بليز كومباوري، في عهد خلفه روش مارك كريستيان كابوري. ومنذ ذلك الحين، أسهمت الصين في دعم أولويات التنمية الاستراتيجية لبوركينا فاسو، لا سيما في مجالات الزراعة، والصحة، والبنية التحتية (بما في ذلك قطاع الطاقة)، فضلًا عن المساعدات الإنسانية.

وفي ظل التحديات المتعددة التي تواجه بوركينا فاسو، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، لم تقتصر المشاركة الصينيّة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتشمل التعاون الأمني والعسكري. ففي عام ٢٠٢٠، تعزز التعاون العسكري بين البلدين عبر برامج التدريب والمنح الدراسية العسكرية، حيث استفاد ٧٢ طالبًا عسكريًا ومسؤولًا من بوركينا فاسو من دورات تدريبية في المدارس العسكرية الصينيّة، إلى جانب طلاب من دول أخرى مثل بنين ومالي ونيجيريا. كما وُقعت اتفاقية أمنية بين الصين ومجموعة دول الساحل الخمس، بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي.

وعلى صعيد آخر، شارك نحو ٨٠ موظفًا مدنيًا من بوركينا فاسو وممثلين عن منظمات المجتمع المدني في دورات تدريبية بالصين عام ٢٠١٨، وارتفع هذا العدد ليصل إلى ٨٠٠ مشارك في عام ٢٠١٩. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت التكنولوجيا الرقمية محورًا متزايد الأهمية في العلاقات الثنائية، مع إطلاق مبادرة "بوركينا الذكية» «(Smart Burkina)، الممولة عبر قرض من بنك التصدير والاستيراد الصينيّ بقيمة ٩٤ مليون دولار، والتي تنفذها شركتا هواوي وChina International Telecommunication Construction Corporation. ويهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية للاتصالات في البلاد، من خلال مد شبكة ألياف ضوئية بطول ٦٥٠ كيلومترًا، وتركيب كاميرات مراقبة في مدينتي واغادوغو وبوبو ديولاسو.

وفي سياق سعي العديد من حكومات غرب إفريقيا نحو تعزيز السيادة الرقمية وتوسيع قدراتها في مجال المراقبة الرقمية، تسعى الشركات الصينيّة إلى توسيع حضورها في هذا المجال. على سبيل المثال، أُطلق مشروع "1" (Smart Senegal)، وهو مركز بيانات جديد في مدينة ديامنياديو، بدعم تقني من شركة هواوي، ليكون خطوة إضافية

نحو تعميق التعاون الرقمي بين الصين ودول غرب إفريقيا.

ش) التفاوض حول الديون

تُعدّ الصين أكبر دائن ثنائي للقارة الإفريقية، غير أنَّ تزايد مستويات الديون في العديد من الدول المقترِضة، لا سيما في أعقاب جائحة "كوفيد-١٩"، قد يدفع بكين إلى التريث أو الحذر في تقديم المزيد من القروض خلال المرحلة المقبلة. وقد دفع هذا الوضع عددًا من الدول الإفريقية إلى الدخول في مفاوضات لإعادة هيكلة ديونها الثنائية مع الصين. ومن المهم التنويه إلى أنَّ حجم الإقراض الصينيّ مقارنة بأدوات تمويلية أخرى – مثل سندات اليوروبوند – يختلف من دولة إلى أخرى؛ فبينما تواجه عدة دول إفريقية أزمات ديون خانقة، فإنَّ عددًا أقل منها يعاني تحديدًا من أزمة ديون ناجمة عن الاقتراض من الصين.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩، تعهد المقرضون الصينيّون بتقديم ما يقارب ١٥٣ مليار دولار أمريكي إلى حكومات وكيانات عامة في إفريقيا، وُجّه ما لا يقل عن ٨٠٪ من تلك القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات والمياه. وفي عام ٢٠١٩، برزت ثلاث دول من غرب إفريقيا – وهي غانا ونيجيريا وكوت ديفوار – كأكبر المقترضين من الصين في القارة.

وبالعودة إلى عام ٢٠١٣، كانت غانا ونيجيريا بالفعل ضمن قائمة كبار المقترضين من الصين على مستوى إفريقيا، ولا تزال نيجيريا من أبرز المتلقين للتمويل الثنائي من بكين في المنطقة.

وتشمل الالتزامات الصينيّة تجاه نيجيريا في عام ٢٠١٩ قرابة ٤٠٠ مليون دولار من القروض المقدمة من بنك التصدير والاستيراد الصينيّ لتمويل مراحل جديدة من تطوير المطارات القائمة، بالإضافة إلى التزام من بنك التنمية الصينيّ بدعم مشروع ميناء ليكي للتجارة الحرة، وهو مشروع يعتمد على شراكة بين القطاعين العام والخاص. أما في

حالة كوت ديفوار، فقد شهدت البلاد زيادة ملحوظة في الإقراض الصينيّ عقب الأزمة السياسية التي اندلعت في عام ٢٠١١، حيث شملت الالتزامات الصينيّة تمويلًا بقيمة ٢٩٠ مليون دولار لمشروع محطة غريبو-بوبولي للطاقة الكهرومائية بقدرة إنتاجية تصل إلى ١١٢ ميغاواط، و٢٨٤ مليون دولار لمشروع إمداد مياه الشرب في ١٢ مدينة، إلى جانب ٩٧ مليون دولار لإنشاء منطقة صناعية جديدة، وجميعها مموّلة من بنك التصدير والاستيراد الصينيّ.

وفي السياق ذاته، تلقت غانا تمويلًا لمشاريع بنية تحتية من خلال قرض مدعوم بالموارد الطبيعية بلغت قيمته نحو ٥٥٠ مليون دولار، ضمن اتفاقية ائتمان ثانٍ مدعومة باحتياطيات البوكسيت، تم ترتيبها عبر شركة سينوهيدرو الصينيّة، وهي إحدى الشركات الكبرى في مجالات الهندسة والمشتريات والمقاولات. وقد تم هيكلة هذا القرض بنظام الدفع المؤجل، حيث تتولى شركة سينوهيدرو مسؤولية تأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الطرق، بينما تتولى "هيئة تطوير البوكسيت والألومينا المتكاملة" في غانا – وهي كيان حكومي – مسؤولية سداد قيمة القرض من خلال حساب ضمان يتم فيه إيداع عائدات صادرات البوكسيت المعالَج.

تُبرز هذه النماذج حجم الاعتماد المتزايد لدول غرب إفريقيا على التمويل الصينيّ لتمويل مشاريع البنية التحتية، وهو ما يساهم في زيادة انكشاف المنطقة على مخاطر الديون، بالرغم من الفوائد التنموية المباشرة التي تحققها تلك المشاريع.

تُسهّل الصين سعيها الاستراتيجي لكسب النفوذ في أفريقيا من خلال دبلوماسية التبادل والمساعدة المالية والتعليمية والتقنية، والتي غالبًا ما ترتبط بمبادرة الحزام والطريق الصينيّة الطموحة. تُعد مشاريع مبادرة الحزام والطريق الركيزة الأساسية لحكم الدولة الصينيّ في أفريقيا. مشاريع مبادرة الحزام والطريق متعددة الجوانب، وتشمل توسيع قطاع الهيدروكربون وقطاع النقل المرتبط به في المنطقة. تمتلك نيجيريا أكبر احتياطيات من الغاز في أفريقيا.

بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، استثمرت الصين حوالي ٤,٢١ مليار دولار في نيجيريا، بما في ذلك بناء خط أنابيب أجاوكوتا-كادونا

القسم الرابع التكيفات الاستراتيجية ومستقبل مسار العلاقات الصينيّة-الروسيَّة داخل أفريقيا

في ظل التجاذبات السياسية ومن خلال استقراء مناطق نفوذ الروسيّ والصينيّ يبدو المشهد في غرب أفريقيا وكأنه يتّجه نحو تقاسم غير معلن للأدوار بين روسيا والصين؛ وعلى الرغم مما يبدو من تقارب وتنسيق بين موسكو وبكين وغياب أية مؤشرات واضحة على صراع مباشر بين القوتين، فإنَّ العلاقات بين البلدين لا تخلو من هواجس تاريخية وصراعات كامنة، وبالتالي قد يشهد المستقبل منافسة على النفوذ السياسي أو على الوصول إلى الموارد الاستراتيجية خاصة إذا تزايد الاعتماد على كلا الطرفين من جانب الدول الأفريقية.

ورغم ما يبدو من تقاطع في الأهداف الاستراتيجية لكل من الصين وروسيا في أفريقيا، لا سيما في مساعيهما الرامية إلى تقويض الهيمنة الغربية، وبخاصة الوجود العسكري الأمريكي والفرنسي، إلَّا أنَّ منهجية كلٍّ منهما في تحقيق تلك الأهداف تنطوي على تباينات جوهرية تُفضي أحياناً إلى تضارب المصالح.

ففي حين تسعى الصين إلى ترسيخ بيئة استثمارية وتنمية مستقرة تعزز مصالحها الاقتصادية بعيدة المدى، تركز روسيا، على الجانب الأمني والعسكري ومن ثم لا تتوانى روسيا عن توظيف حالة عدم الاستقرار كأداة لتعزيز نفوذها، حتى وإنْ جاء ذلك على حساب بيئات استثمارية شديدة الحساسية، مثل تلك التي راكمت فيها بكين استثمارات ضخمة في مشروعات البنية التحتية؛ وقد يعكس هذا التمايز في الأدوات نمطًا من التكامل غير المنسق.

وفي حال استمرار الدول الأفريقية في الاعتماد على المساعدات الأمنية الروسيَّة[1]،

(1) Ross, W. (2024, November 10). Putin offers African countries Russia's

فقد تعمد إلى تفضيل التحالفات العسكرية على التعاون الاقتصادي، وهو ما قد يُفرغ الاستراتيجية الصينيّة التنموية من مضمونها، ويُقوّض جدوى استثماراتها في البنية التحتية على المدى الطويل.

وتُعد ساحل العاج نموذجاً دالاً على هذا التناقض؛ فبينما تُعد أحد أبرز شركاء الصين التجاريين في غرب أفريقيا، تسعى روسيا إلى التمدد داخلها عبر حملات تضليلٍ ممنهجةٍ تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. وهو ما يثير قلق بكين أنَّ تؤدي تلك السياسات الروسيَّة إلى تقويض استثماراتها، وتعريض مصالحها الحيوية للخطر.

وأيضا غينيا الاستوائية، حيث تتشابك المصالح وتتنازع الأجندات، ففي الوقت الذي تخطط فيه بكين لإقامة قاعدة بحرية استراتيجية في غينيا الاستوائية، تُقدم مجموعة فاغنر الروسيَّة خدمات أمنية للحكومة ذاتها، مما يُنذر باحتمالات تصعيد تنافسي، وربما احتكاك مباشر بين الطرفين

وبالتالي على الرغم من احتمالات الصدام الكامنة، أثبتت كل من الصين وروسيا في العديد من المحطات قدرتهما على تنسيق الجهود متى ما اقتضت الضرورة، لا سيما في إطار تحركاتهما المشتركة لإضعاف النفوذ الغربي داخل الدول الأفريقية المرتبطة تقليدياً بفرنسا أو الولايات المتحدة.

وهو ما يبرز من خلال الوجود الروسيّ في إفريقيا الذي يكتسب أهمية مزدوجة؛ فمن جهة، يُركّز على توسيع النفوذ العسكري، ومن جهة أخرى، يسهم في موازنة النفوذ الاقتصادي الصينيّ المتنامي في القارة، لا سيما بعد تزايد اعتماد موسكو على بكين اقتصاديًا نتيجة العقوبات الغربية.

ومن أجل الحفاظ على استقرار العلاقة وتجنب التنافس المباشر، تعمل روسيا على تقديم خدمات أمنية وعسكرية تُعزّز من قدرة الصين على حماية مصالحها الاقتصادية في

"total support". BBC News. https://www.bbc.com/\

إفريقيا، كما تسعى إلى تعزيز التنسيق الثنائي في مواجهة الضغوط الغربية، لا سيما تلك القادمة من أوروبا والولايات المتحدة، وتعتبر روسيا هذا التعاون فرصة لإعادة رسم خريطة النفوذ في القارة الإفريقية، عبر تقاسم المصالح والثروات، وإعادة هيكلة النظم الهشّة بما يحقق مصالح الطرفين.

القسم الخامس: انعكاسات التحول في الديناميكيات الجيوسياسية على دول غرب أفريقيا

أثار تراجع النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، بالتزامن مع صعود الأدوار الروسيَّة والصينيّة، فرصة للدول الإفريقية لإعادة صياغة علاقتها مع القوى الدوليَّة على أسس أكثر توازنًا، إذ يتيح هذا التحول للدول الإفريقية تنويع شراكاتها الاستراتيجية، والانفكاك من علاقات الاعتماد الأحادي التي طبعت تفاعلها مع فرنسا والغرب لعقود طويلة. كما يُعزّز هذا الانفتاح الجديد من قدرة الدول الإفريقية على التفاوض بشروط أكثر عدالة، مستفيدة من التنافس الدولي بين موسكو وبكين من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى، للحصول على امتيازات تنموية واستثمارية وأمنية.

ففي خضم هذا السباق بين روسيا والغرب من جهة، والصين من جهة أخرى، جاء إعلان الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين، في أعقاب إطلاق نظيره الأمريكي جو بايدن لمشروع "ممر لوبيتو" في ديسمبر ٢٠٢٤، عن مبادرة روسية جديدة لتعزيز الدعم الموجّه إلى القارة الإفريقية. وتتضمّن هذه المبادرة إنشاء صندوق تنموي يُركّز على عدد من المجالات الحيوية، من بينها مكافحة الإرهاب، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، والاستجابة للكوارث الطبيعية، بما يُكرّس حضورًا روسيًا أكثر رسوخًا في الفضاء الإفريقي.

وفي ظل هذا التنافس الدولي المتصاعد، بات لزامًا على الدول الإفريقية أنْ تتحلى بالحنكة السياسية، لتجنّب الوقوع في أدوار هامشية أو التحوّل إلى ساحات لصراعات القوى الكبرى بالوكالة. ومن ثم لابد أنْ تلتزم هذه الدول بمبدأ المصلحة المتبادلة في

صياغة علاقاتها مع الشركاء الدوليين، بما يضمن مصالحها الاستراتيجية ويُعزز من استقلالية قرارها التنموي، إذ تمثل هذه المرحلة في ذات الوقت فرصة تاريخية سانحة للقارة لاستثمار هذا الزخم التنافسي في دفع أجندتها التنموية الطموحة لعام 2063، خاصة من خلال تنويع الشراكات الدوليَّة، وتعميق مسارات التكامل الإقليمي، والمضي قدمًا في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، التي ترمي إلى إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية.

وتتباين السياسات التي تنتهجها القوى الكبرى في تعاملها مع القارة الإفريقية؛ ففي حين تُشدّد الصين، في خطابها السياسي والاقتصادي، على أهمية التعاون المتبادل ومبدأ الشراكة المتكافئة، وهو خطاب يجد صدى إيجابيًا لدى العديد من القادة الأفارقة، فإنَّ المقاربة الغربية لا تزال، في نظر البعض، يشوبها نزعة تعالٍ لم تتخلص منها.

وتأسيسًا على هذا، أفرزت المنافسة الدوليَّة المحتدمة داخل إفريقيا خسائر استراتيجية جسيمة للقوى الغربية، وفي مقدمتها فرنسا. فقد أعلنت أربع دول، هي جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، عن إلغاء الاتفاقيات الثنائية الأمنية والعسكرية مع باريس، وتقليص العلاقات إلى حدودها الدنيا. وتعكس هذه الخطوة إدراك النخب الإفريقية لسعي فرنسا إلى إعادة تموضعها العسكري في دول الجوار المباشر، لا سيما في ظل استمرار الحكومة الفرنسيَّة الحالية، ذات التوجه اليساري، في تبنّي مقاربات تقليدية لا تتماشى مع المتغيرات الإقليمية، رغم تقليص وجودها العسكري في دول مثل كوت ديفوار والغابون وتشاد، استجابة لمطالب حكوماتها.

ويمثّل تراجع النفوذ الفرنسي، بالتوازي مع صعود الأدوار الروسيَّة والصينيّة، تحوّلًا بنيويًا في موازين القوى الإقليمية بغرب إفريقيا. وقد أتاح هذا التحوّل للدول الإفريقية هامشًا أوسع لتعديل علاقاتها الدوليَّة، وتنويع شراكاتها الاستراتيجية، بما يُعزز قدرتها على المناورة السياسية.

وبالنظر إلى أن الصين تأتي في طليعة القوى التي تقدم عروضًا اقتصادية جذابة

عبر مبادرة "الحزام والطريق"، والتي أتاحت تمويل مشروعات بنية تحتية ضخمة في عدد من دول غرب إفريقيا، فيما تركز روسيا على تقديم الدعم العسكري والأمني، خاصة للأنظمة التي تواجه تهديداتٍ داخليةً أو تعاني من عزلة دولية. ومن شأن هذا التنافس أنْ يوفّر للدول الإفريقية فرصًا واقعية للاستفادة من تدفقات الاستثمارات وتطوير قطاعاتها الإنتاجية، وتعزيز قدراتها الأمنية.

ومن أبرز الإيجابيات التي يحملها هذا التحوّل: التخلص من الهيمنة الأحادية، وتعزيز القدرة التفاوضية أمام القوى الخارجية، والحصول على بدائل متعددة في مجالات التمويل والتنمية والأمن. إلا أنَّ هذه المرحلة لا تخلو من تحدياتٍ جسيمةٍ من بينها: مخاطر التبعية الجديدة لقوى صاعدة، وغياب الشفافية في بعض الاتفاقيات الثنائية، واحتمالات التورط في صراعات القوى الكبرى، بالإضافة إلى تهميش دور المؤسسات الإفريقية في بلورة وصياغة السياسات التنموية.

غير أن هذا الواقع الجديد لا يخلو من تحدياتٍ كبيرة، ففي ظل الفراغ الفرنسي، هناك مخاوف من أن تسقط الدول الإفريقية في نمط جديد من التبعية، هذه المرة لروسيا أو الصين، لا سيما في ظل غياب الشفافية وضعف الحوكمة في بعض البلدان. كما يُهدد تصاعد التنافس بين هذه القوى بتحويل غرب إفريقيا إلى ساحة صراع جيوسياسي، بما يحمله ذلك من مخاطر على الاستقرار الداخلي والنسيج الاجتماعي. ومن التحديات الأخرى تهميش الدور المؤسسي للاتحاد الإفريقي والمجموعات الإقليمية، نتيجة لتفضيل بعض الدول الإفريقية الانخراط في علاقات ثنائية مباشرة مع قوى خارجية على حساب العمل الوطني.

على الصعيد السياسي، أسهم تراجع النفوذ الفرنسي في إعادة تشكيل خارطة التحالفات الإقليمية، حيث بدأت بعض الأنظمة في التقرّب من روسيا والصين بحثًا عن حلفاء جدد لا يربطون المساعدات بشروط سياسية أو حقوقية. كما أنَّ هذا الحضور الروسيّ-الصينيّ وفّر دعمًا سياسيًا وأمنيًا للأنظمة غير الديمقراطية، مما أثار مخاوف من تعطيل مسارات التحول الديمقراطي وتكريس أنماط الحكم السلطوي في بعض الدول.

في المقابل، أدى تراجع الدور الفرنسي والغربي عمومًا إلى تقليص قدرتهم على التأثير المباشر في السياسات الداخلية لدول غرب إفريقيا، وهو ما يمنح النخب الإفريقية مساحة أوسع للمناورة واتخاذ قرارات أكثر استقلالية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أدت الاستثمارات الصينيّة خصوصًا إلى تطوير البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة والموانئ، ما ساعد في تحسين مؤشرات النمو في بعض الدول على المدى المتوسط. كما فتح التوسع التجاري مع الصين وروسيا أسواقًا جديدة أمام المنتجات الإفريقية، لكنه في الوقت نفسه أثار مخاوف بشأن إغراق الأسواق المحلية بمنتجات أجنبية، قد تؤثر على الصناعات الوطنية الوليدة. ومن جهة أخرى، فإنَّ استغلال الموارد الطبيعية من قبل الشركات الروسيَّة والصينيّة في غياب قواعد حوكمة صارمة يثير تساؤلات بشأن العدالة الاقتصادية والاستدامة البيئية، ويطرح تحديًا إضافيًا أمام الحكومات الإفريقية في ما يتعلق بحماية مصالح شعوبها وضمان التوزيع العادل للعائدات.[1]

ويبقى نجاح دول غرب إفريقيا في إدارة هذا التحوّل مرهونًا بقدرتها على بناء مؤسسات قوية وفعالة، وتعزيز استقلالها الاستراتيجي، وتبنّي نهج تنموي متوازن يُلبّي تطلعات شعوبها ويُرسّخ من مكانتها في النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

(1) African Development Bank, ‘African Economic Outlook 2024.

الخاتمة:

في ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تمثّل منطقة غرب إفريقيا مسرحًا حيويًا لإعادة تشكّل موازين القوى، حيث يتقاطع تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي مع صعود لافت للدورين الروسيّ والصينيّ. فقد أفسح هذا الفراغ الجيوسياسي المجال أمام موسكو وبكين لتوسيع حضورهما السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة، كلٌّ وفق أدواته واستراتيجيته الخاصة. ويزداد هذا التنافس حدة مع تعاظم الاستثمارات الصينيّة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، وسعي روسيا إلى ترسيخ موقعها عبر الدعم العسكري والتقارب السياسي مع عدد من الأنظمة الإفريقية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة معمقة لهذه التحولات، من خلال تحليل الأثر السياسي والاقتصادي والأمني للحضور الروسيّ-الصينيّ المشترك في غرب إفريقيا، وتقييم تداعياته على استقرار المنطقة ومستقبلها. كما تناولت فرص وتحديات هذا الواقع الجديد أمام الدول الإفريقية، وأبرزت الحاجة الملحة لتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، وبناء مؤسسات قوية قادرة على صياغة سياسات تنموية متوازنة، بما يضمن عدم الانزلاق إلى التبعية الجديدة أو أنْ تصبح القارة ساحة لصراعات القوى الكبرى بالوكالة.

إنَّ نجاح دول غرب إفريقيا في استثمار هذا التنافس الدولي، مرهون بقدرتها على تبني نهج براغماتي قائم على المصلحة المتبادلة، وتحقيق التوازن بين تنويع الشراكات والحفاظ على السيادة الوطنية وصناعة القرار المستقل.

مراجع ومصادر

١. د. حمدي عبد الرحمن حسن، «تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل» (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة دراسات، أكتوبر ٢٠٢٢) ص ص ٢-١٠.

٢. انقلاب النيجر.. الأسباب والتفاعلات والتأثيرات، موقع قراءات إفريقية، تاريخ النشر ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، تحققت آخِر زيارة بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٤ الساعة ٢:٠٥ م، على الرابط.

3. Africa Center for Strategic Studies. (2024). Mapping a surge of disinformation in Africa. https://africacenter.org/

4. Africa Center for Strategic Studies. (2022, July 26). Why Russia is on a charm offensive in Africa. https://africacenter.org/

5. Audinet, M., & Dreyfus, E. (2022). A foreign policy by proxies? The two sides of Russia's presence in Mali (Report No. 97). IRSEM

6. Barbour, K. M. (2023). A geographical analysis of boundaries in inter-tropical Africa. In Essays on African population (pp. 303–324). Routledge.

7. B. Nagara. (2012). Superpower gun barrels pivot East. Retrieved from http://www.thestar.co.my/columnist/story

8. Chamelot, F. (2022). The politics of French colonial archives: Mainland France, French West Africa and the Indochinese Union (Doctoral dissertation, University of Portsmouth

9. CNBC. (2024, February 12). Russia's Wagner Group ex-

pands into Africa's Sahel with a new brand. https://www.cnbc.com/

10. Council on Foreign Relations, 'Violent extremism in the Sahel', 14 February 2024; Fund for Peace, 'Fragile States Index', 2024.

11. Davies, M. (2010). How China is influencing Africa's development. A background paper for the Perspectives on Global Development 2010: Shifting Wealth. OECD Development Centre. Retrieved from http://www.oecd.org/development/perspectivesonglobaldevelopment/

12. Droin, M., & Dolbaia, T. (2023, August 15). Russia: Still progressing in Africa, but what's the limit? Center for Strategic and International Studies. https://www.csis.org/

13. Gerőcs, T. (2019). The transformation of African–Russian economic relations in the multipolar world-system. Review of African Political Economy, 46(160), 317–335. https://doi.org/10.1080/03056244.2019.1641095

14. Kapuwa, B. P. (2012). China-Africa cooperation: Resources shortage or resource curse? Business Times, Economic and Financial Weekly. Retrieved from http://www.businesstimes.co.tz/

15. Ricart-Huguet, J. (2021). Colonial education, political elites, and regional political inequality in Africa. Comparative Political Studies, 54(14), 2546–2580.

Ross, W. (2024, November 10). Putin offers African countries Russia's "total support". BBC News. https://www.bbc.com/

Saul, M. (2004). Money in colonial transition: Cowries and francs in West Africa. American Anthropologist, 106(1), 71–84

Stronski, P. (2023, February 28). Russia's growing footprint in Africa's Sahel region. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/

Peltier, E., Satariano, A., & Chutel, L. (2023, April 13). How Putin became a hero on Africa TV. The New York Times. https://www.nytimes.com/